مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.29 (NO. 119) 2023, pp. 765-795

المنافذ الحدودية الغربية ودورها في العلاقات العراقية مع دول الجوار
(دراسة في الجغرافية السياسية)

بان جبار عبد الزهرة
كلية التربية – الجامعة المستنصرية
College of Education
Al.Mustansiriyah University
07810455753
haydur1973@yahoo.com

أ.م. أحلام أحمد عيسى
كلية التربية- الجامعة المستنصرية
College of Education
Al.Mustansiriyah University
07700758494
ahlamahmd1976@gmail.com

المستخلص:
تعتبر المنافذ الحدودية من اهم الركائز للعلاقات بين دول الجوار من الجوانب السياسية والاقتصادية وذلك لأهميتها السياسية الوظيفية حيث تمثل واجهة الدولة التي تتمثل بها السيادة الوطنية وبوابتها نحو العالم الخارجي وتؤدي المنافذ الحدودية دوراً فاعلاً في تكوين العلاقات السياسية والاقتصادية، وقد مر العراق بمتغيرات سياسية عديدة اثرت بشكل كبير على دور هذه المنافذ . حيث تعتبر المنافذ الحدودية من اكثر الأماكن عرضة لنشوء الحروب اذ تولد حساسية تكمن فيها التقاطعات وتبرز الاختلافات والتي اثرت على طبيعة ونوعية سياسته الخارجية اتجاه دول الجوار والتي مثلت الصورة المنعكسة لهذه المتغيرات، ومواقف دول الجوار منها، إضافة للظروف الأمنية والخصائص الأيديولوجية والعرقية والمذهبية ، صنعت منه ميدانا وبيئة مناسبة لبلورة المصالح والاهداف لدول الجوار فلكل دولة توجهاتها واسبابها في صياغة سياسية معينة للتعامل مع سياسة العراق الخارجية بالقدر الذي يخدم مصالحها، وأهدافها الاستراتيجية العليا. وعليه تعمل المنافذ على تقوية العلاقات السياسية والاقتصادية، حيث انها القاعدة التي تدير المصالح المشتركة بين الدول.

الكلمات الافتتاحية: المنافذ الحدودية، العلاقات الخارجية.

أولاً: اسباب اختيار الموضوع:

أ. عدم دراسة الموضوع على مستوى العراق من وجهة نظر سياسية واقتصادية، ودور المنافذ في علاقات العراق مع جواره الجغرافي .

ب. أهمية هذا الموضوع؛ لأنه يعبر عن الشكل السياسي والاقتصادي للعراق حتى عام2020، ويعكس الوجه المشرق لهذين الجانبين.

ج. تقويم المنافذ الحدودية الغربية في العراق، وتحليلها وبيان الاهمية السياسية والاقتصادية لهذه المنافذ، وتقديم أهم المقترحات، ووضعها بيد المسؤولين للإفادة منها.

ثانياً: مشكلة البحث:

(ما دور المنافذ الغربية بالعلاقات العراقية مع دول الجوار) وتنطلق من هذه المشكلة تساؤلات ثانوية هي ما الجوانب السياسية والاقتصادية للمنافذ الحدودية الغربية ؟ وكيف اثرت على علاقات العراق مع دول الجوار؟.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.29 (NO. 119) 2023, pp. 765-795

ثالثا: فرضيات البحث:

عبر المشكلة يمكن صياغة فرضية الدراسة بالشكل الاتي:

للمنافذ الحدودية الغربية دور بالعلاقات العراقية مع دول الجوار .

وتعتبر المنافذ الحدودية من اهم الركائز للعلاقات بين دول الجوار من الجوانب السياسية والاقتصادية وذلك لاهميتها السياسية ، وان تأثيرالمنافذ الغربية يتفاوت بين الإيجابي والسلبي نتيجة المتغيرات السياسية التي مر بها العراق بعد عام 1980 وصولا لعام 2020.

رابعاً: اهمية البحث:

تأتي أهمية الدراسة، كونها تناولت العلاقات العراقية مع دول جواره الجغرافي الغربي ، وتبعات هذه العلاقات، من خلال دراسة دور المنافذ في توطيد اواصر العلاقات السياسية والاقتصادية في ظروف مختلفة لما لها من اهمية جيبوليتيكية في اوقات السلم والحرب.

خامساً: اهداف البحث:

1. التعرف على دور المنافذ واهميتها من الجوانب الاقتصادية والسياسية .
2. تحديد حجم ودور المنفذ في التبادل التجاري وانعكاسه على الواقع السياسي للعراق.

سادساً: هيكلية البحث:

تتضمن الدراسة مبحثين الأول جاء بعنوان (الجانب السياسي) وتناول اهم الاتفاقيات السياسية بين العراق والمملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية وتأثيرها على عمل المنافذ الحدودية الغربية والمبحث الثاني بعنوان (الجانب الاقتصادي) والذي بين حجم التبادل التجاري بين العراق والمملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية عبر المنافذ الحدودية الغربية .

سابعاً: حدود منطقة الدراسة:

تقع منطقة الدراسة ضمن محافظة الانبار غرب العراق ضمن الحدود الإدارية لاقضية القائم والرطبة حيث يحدها من الشمال الغربي الجمهورية العربية السورية ومن الغرب المملكة الأردنية الهاشمية اما من الجنوب الغربي فيحدها المملكة العربية السعودية ومحافظة النجف. اما الحدود الزمانية للدراسة محصورة بين عامي
(2020-1980) .

المبحث الاول

الجانب السياسي

ان انشاء أي منفذ حدودي ينطلق من علاقات سياسية بين، دولتين تشتركان فيما بينهما بالحدود وجانب اقتصادي ينظم باتفاق سياسي وان المتغيرات السياسية التي شهدتها محافظة الانبار كان لها الأثر الكبير في أداء وعمل المنافذ الغربية بين مرحلة وأخرى فنجدها تؤدي دورا حيويا واستراتيجيا ، واحيانا تكون ساحة حرب وممراً للجيوش لتعود مرة أخرى الى دور حيوي ونشط نتيجة التغيرات السياسية التي مر بها العراق

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.29 (NO. 119) 2023, pp. 765-795

وان للمنافذ الغربية وزناً سياسياً واقتصادي ساهم بتمتين العلاقات مع جيرانه مما يدعوا الى تطويرها والنهوض بها، وسيتم استبعاد منفذ عرعر في المملكة العربية السعودية، كون المنفذ يستعمل لأغراض الحج فقط طيلة مدة الدراسة.

1. الأهمية السياسية لمنفذ طريبيل الحدودي ودوره بالعلاقات العراقية الأردنية

يعتبر منفذ طريبيل ذا أهمية بالغة من الناحية السياسية والاقتصادية فهو طريق سوقي مهم للوصول الى موانئ البحر الأحمر والبحر المتوسط والمحيط الاطلسي والذي أدى الى إيجاد نمط متقدم من العلاقات السياسية بين البلدين خاصة بعد حرب الخليج الأولى التي حرمت العراق من استخدام طريق الخليج العربي للتجارة ويعتبر منفذ طريبيل منطقة لدخول وخروج بين الدولتين لأغراض عسكرية وتجارية ونقل بضائع خريطة (1) ويمثل عمقاً استراتيجياً لما يحمله من أهمية سياسية واقتصادية واجتماعية . كما تبلغ مساحة هذا المنفذ (8560) م² ويبلغ طول الحدود بين العراق والمملكة الأردنية الهاشمية تقريباً(181)كم هذا وتعتبر العلاقات العراقية الأردنية من العلاقات الوثيقة منذ تاسيسهما مطلع القرن الماضي حيث الدولتان حكمتهما العائلة الهاشمية وذلك لعب دوراً أساسياً في زيادة هذا التقارب،وفي الثمانينات شهدت تطوراً بالعلاقات بين الدولتين حيث ازدهرت العلاقات العراقية الأردنية عقب اندلاع الحرب العراقية الإيرانية واخذت مسارا من التعاون فكانت المملكة الأردنية الهاشمية من الدول العربية المؤيدة للعراق في هذه الحرب ،حيث وصل الملك حسين الى بغداد بعد ساعات من اندلاع الحرب مشيرا الى تاييده الكامل ،للعراق وفتح باب التطوع ،مع الجيش العراقي وسعت المملكة الأردنية الهاشمية على عقد مؤتمر القمة العربية الحادية عشر للمدة من (25-27)تشرين الثاني لسنة 1980 بعمان حيث بيان المؤتمر تضمن مساندة المملكة الأردنية الهاشمية لحقوق العراق بارضه ومياهه ، فقد وقفت المملكة الأردنية الهاشمية الى جنب العراق ودعمت جهوده بالحصول على الأسلحة مقابل شحنات من النفط العراقي كهبات لمساعدة المملكة الأردنية الهاشمية هذا إضافة الى تنازل العراق عن مساحة (70)كم² للمملكة الأردنية الهاشمية بموجب معاهدة ترسيم الحدود سنة 1983، حيث اصبح ميناء العقبة المتنفس الأوحد للصادرات العراقية وباتت السوق المحلية سوقا استراتيجية للصادرات الأردنية في عقد الثمانينيات ،وبتاريخ 28-2-1989 عقد اجتماع الدورة العاشرة ،للجنة الوزارية المشتركة وعلى اثره تم تحديد حجم التبادل التجاري بمبلغ (800)مليون دينار لعام 1990م ، استمر الوضع كما هو حتى حرب الخليج الثانية ودخول القوات العراقية الكويت ،اثرت الاحداث هذه على طبيعة العلاقات العراقية الأردنية حيث تنامت الضغوط على المملكة الأردنية الهاشمية من قبل ،اطراف دولية وإقليمية وبعد خروج القوات العراقية من الكويت وفرض الحصار الاقتصادي على العراق لم يمكن للأردن ان تقف ضد العراق حيث مثل النفط العراقي هدفا استراتيجي في سياسة الخارجية للمملكة الأردنية الهاشمية تجاه العراق واخذ الأردن يقدم المساعدات للعراق من خلال استخدام ميناء العقبة لخرق الحصار الاقتصادي على العراق بالرغم من إعلانه انه يحترم قررات الأمم المتحدة والغت المملكة الأردنية الهاشمية جميع الرسوم المفروضة ، على وسائل النقل

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.29 (NO. 119) 2023, pp. 765-795

والبضائع المنقولة عبرها الى العراق تسهيلا لحركة التجارة بين البلدين[1]، ان المملكة الأردنية الهاشمية مدرك لمصلحته التي تربطه بالعراق بسبب الجوار الجغرافي والا مكانات الاقتصادية الضعيفة له لذلك ابقى على علاقاته المتينة مع العراق حفاظا على مصلحته الاقتصادية اذ اخذ مقابل موقفه هذا منحة نفطية سنوية تقدر ب300مليون دولار.

خريطة (1)
منفذ طريبيل الحدودي

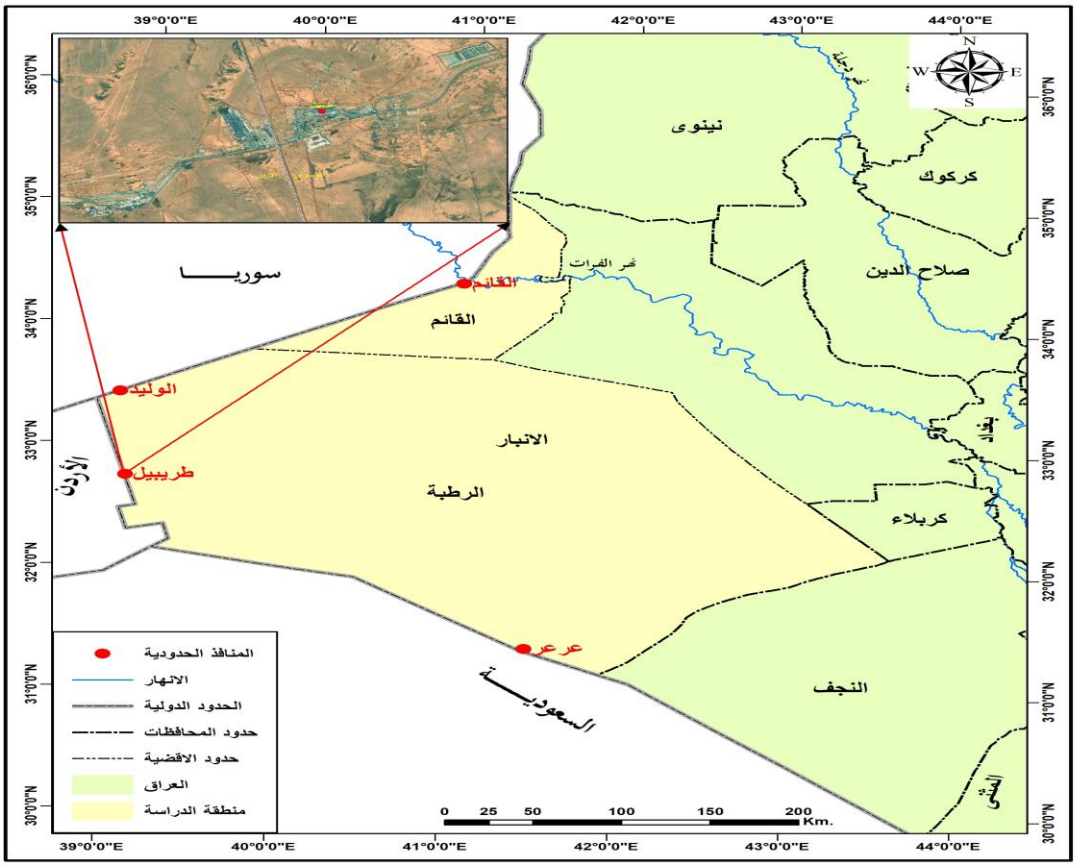

المصدر: الباحثة بالاعتماد على بيانات ، الهيئة العامة للمساحة ، شعبة انتاج الخرائط ،خريطة العراق الإدارية مقياس 1:1000000 ، عام 2020 وعلى مخرجات برنامج . Arc GIS.10.8 لسنة 2023 .

اذ ترسخت العلاقات العراقية الأردنية في المدة من 1990-2003 واصبحت المملكة الأردنية الهاشمية العمق الاقتصادي والتجاري للعراق عن طريق ميناء العقبة وكانت المملكة الأردنية الهاشمية يحتل مركزاً مهماً بين الدول التي تتعامل اقتصاديا مع العراق بداية فرض الحصار الاقتصادي وتعد هذه المرحلة بمرحلة التقارب الاستراتيجي حيث ارتبط الاقتصاد الأردني بالسوق العراقية واصبح ميناء العقبة الميناء الرئيس للواردات العراقية من خلال منفذ طريبيل ،مقابل معونات عراقية في مقدمتها النفط وغيرها من التسهيلات كالمنح التعليمية والمالية والافضلية بالاستيراد[1] . اما قرار الحرب ضد العراق الذي اتخذته واشنطن ،فقد غيرت من طبيعة العلاقات العراقية الأردنية حيث كان للمملكة الأردنية الهاشمية دور في هذه التحضيرات الامريكية للحرب ضد العراق فقد شارك الأمير حسن بن طلال في مؤتمر المعارضة العراقية في لندن بتاريخ (2002/7/12)م ووصول الفي جندي امريكي للأراضي الأردنية ليجرون مناورات عسكرية مشتركة مع القوات الأردنية قرب الحدود العراقية [2]،اما سنة 2003 ونشوب حرب الخليج الثالثة وموقف المملكة الأردنية الهاشمية من هذه الحرب فقد قامت بعقد مؤتمر صحفي اكدت فيه موقف المملكة الأردنية الهاشمية المعارض للحرب وعودة لوقوفها بأسرع وقت ممكن، وضرورة الرجوع لقرارات مجلس الامن ذات الصلة والحقيقة هذا الموقف جاء نتيجة امرين وضعا ها بموقف حرج امام الرأي العام العربي والدولي ، هما طرد المملكة الأردنية الهاشمية لدبلوماسيين عراقيين من أراضيها والاخبار التي انتشرت عن تواجد قوات أمريكية باراضيها مما اكد على وجود اتفاق بين المملكة الأردنية الهاشمية والولايات المتحدة الامريكية لتواجد قرابة (5000)جندي امريكي من اصل (14000) في الأراضي الأردنية مما دل على مشاركة اردنية غير مباشرة في هذه الحرب على العراق حيث جاء موقف المملكة الأردنية الهاشمية الواضح برضاها عن العدوان الأمريكي على العراق وانه عليها التعامل مع المتغيرات الجديدة التي ظهرت في الساحة العراقية والتي شكلت ،منعطف مهما بالعلاقات العراقية -الأردنية [3]

وخلال هذه الفترة اكد العراق على عدم سحب الدعم الاقتصادي للمملكة الأردنية الهاشمية مقابل التزامها باغلاق حدودها ضد المتسللين من اجل العمليات الإرهابية وادى هذا الوضع الى تراجع الأنشطة الاقتصادية والتجارية بين البلدين لتردي الأوضاع الأمنية وعدم وجود مؤسسات رسمية فتراجع عمل منفذ طريبيل متأثرا بالأوضاع السياسية للبلد حيث بلغت قيمة الواردات العراقية من المملكة الأردنية الهاشمية في سنة 2003(2.342.131) دينار عراقي بينما كانت قيمتها لسنة 2002 قد بلغت(14.583.703) دينار عراقي [4] . حيث أضحت الحدود بين العراق والمملكة الأردنية الهاشمية مفتوحة امام المتسللين المسلحين بسبب طبيعة المنطقة التي تخلو من العوائق الطبيعية واتخذوا من الاودية ملاذا لهم لتنفيذ عملياتهم الإرهابية والتسلل الى بغداد وبقية المحافظات .لقد كانت سياسة الحكومة الأردنية تجاه العراق بعد الاحتلال الأمريكي حذرة إزاء التطورات التي

شهدها العراق من بدء الاحتلال فقد اتخذت سياسة بعيدة عن تحديد أي استراتيجية واضحة المعالم ،مازال المشهد السياسي لم يكتمل بصورة نهائية بالعراق واقتصر دورها على مراقبة الأوضاع من غير التورط بمخاطرة النتائج والعواقب[5] . وخلال هذه الفترة شكلت الحدود العراقية الأردنية مواقع صحراوية تخللها عدد من الوديان الوعرة والذي يمتد لمسافات كبيرة في أماكن غير اهلة بالسكان فاصبحت هذه الأماكن مركزا لانبثاق شرارة ،الخلاف العراقي الأردني وأصبحت هذه الوديان عمقا استراتيجيا للجماعات الإرهابية [6] . حيث اتخذوا من الوديان ممرات مناسبة لعمليات التهريب والتسلل ويصعب كشفهم الا باستعمال الطائرات ومن هذه المواد المهربة الأسلحة والمواشي والعملات الأجنبية حيث تحول خط الحدود الى عامل خراب للاقتصاد العراقي ويضعف قوة الدولة زاد على ذلك تفجير، السيارة المفخخة في مدينة الحلة عام 2005م ،والتي نسبت الى عناصر اردنية وعلى اثرها أغلق العراق الحدود مع المملكة الأردنية الهاشمية ثلاثة أيام مطالباً الحكومة الأردنية باعتذار رسمي مضافا الى الاستياء من السياسات الأردنية حول ،احتضان عدد من الرموز للنظام السابق واطروحة الملك عبد اللة الثاني ،المتعلقة بالهلال الشيعي وفقا لتصوره ،وموقفه من الفدرالية كونها أداة للتقسيم خاصة ،اذا بنيت على أسس طائفية وكان لهذا الموقف اثره حيث عد العراق ذلك شأنا داخليا أدى ذلك الى تصاعد لهجة الخطاب السياسي للدولتين [7] .
الاحداث لعام 2005 م اثرت سلبا على التبادل التجاري بين البلدين عبر منفذ طربيل حيث بلغت الاستيرادات لنفس العام (9.031.456.000)دينار عراقي وهي عكس ماكان متوقعاً في حالة الأوضاع السياسية والأمنية مستقرة بالمنطقة .بعد عام 2005 عقب ارتفاع أسعار النفط التي أحدثت خللا في الاقتصاد الأردني وتخلف المملكة العربية السعودية والكويت والامارات عن تزويد المملكة الأردنية الهاشمية بالنفط دفع صانع القرار الأردني الى العمل الدؤوب ،على عودة العلاقات مع العراق لسابق عهدها ،حيث تم عقد اتفاقية بين الدولتين عالجت بنودها ،ملف مكافحة المخدرات التي اصبح العراق ممرا لها من أفغانستان الى المملكة الأردنية الهاشمية وعالجت أيضا ،تبادل المعلومات المتعلقة بالجماعات الإرهابية ،والوسائل التي تستخدمها لعبور الحدود وأماكن تواجدها ،وتم عقد لقاءات دورية لتنسيق التعاون في الدولتين بتشكيل لجنة ثنائية من الجهات الأمنية لوزارتي الداخلية تلتقي مرتين بالسنة للحد من اعمال التسلل والتهريب وتشكلت لجان تتعلق بقضايا أساسية مثل مكافحة الإرهاب ومنع التسلل عبر الحدود ،والجريمة المنظمة كما وتم الاتفاق على تسليم المطلوبين امنيا لحكومة البلدين [8] .هذه الاتفاقيات أدت الى عودة العلاقات العراقية الارنية الى سابق عهدها وبالتالي زيادة نشاط منفذ طربيل حيث شهد زيادة حجم الواردات العراقية عبر هذا المنفذ من سنة 2007 الى سنة 2011 وبلغت الإيرادات العراقية عبر منفذ طربيل على التوالي (80.018.569.636) (151.401.268.633) (173.184.035.942) (229.004.774.805) (572.892.669.094) دينار عراقي[9] .حيث خلال هذه الفترة مثلت زيارت الرئيس العراقي

الأسبق سنة 2007 نقطة انطلاق جديدة في طريق بناء علاقات تعاون بالمجالات الاقتصادية والأمنية قابلتها زيارة الملك عبد اللة الثاني سنة 2008 وإعادة فتح السفارة الأردنية في بغداد تلتها زيارة رئيس الوزراء الأردني سنة 2009 للعراق وتوقيع اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين ،والتي اتسمت برفع حجم التبادل التجاري [10] .كما تم ذكره.وفي نفس الاطار جاءت زيارة رئيس الوزراء الأسبق الى المملكة الأردنية الهاشمية لتوسيع افاق التعاون بين الدولتين في مجالات النفط والنقل ومد أنبوب نفط باتجاه ميناء العقبة والطاقة والزراعة والامن ليفتح باب الشراكة الحقيقية في المستقبل[11] .اما سنة 2013 و2014 وما رافقه من دخول العصابات الإرهابية داعش متخذة من الاودية الممتدة بين العراق والمملكة الأردنية الهاشمية ملاذا امنا لها للقيام بمناوراتها وهجماتها على القوات الأمنية العراقية وسكان المنطقة الرافضين وجودها حيث شهدت المنطقة الحدودية بين العراق والمملكة الأردنية الهاشمية وكرا لتنظيمات الإرهابية منذ سنة 2003 متمثلة بتنظيم القاعدة حتى عام 2006 عندما قاتلت عشائر الانبار هذه التنظيمات واخرجتها لكن بقيت المنطقة الغربية ملاذا جغرافيا احاديا لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام اذ شهدت المنطقة نشاط الإرهابي أبي مصعب الزرقاوي زعيم تنظيم القاعدة في العراق الأردني الأصل حيث واجهت المنطقة الأعباء الأمنية وسهولة انتشار حركة تنظيم داعش الإرهابي بسبب الخصائص الجغرافية للمنطقة مما أدى الى هيمنت الجماعات الإرهابية على بعض المناطق والمتمثلة بالاودية حيث شكلت معسكرات تدريب الارهابين فيها مما أدى الى نشر حالات الخطف والقتل العشوائي والتفجيرات وبالتالي أدت الى غلق منافذ المنطقة الغربية ومنها منفذ طريبيل الحدودي مما تسبب بخسائر مادية كبيرة للطرفين وخاصة الجانب الأردني التي يعتبر العراق الداعم الأساس لاقتصادها بسبب قلة مواردها الطبيعية وخاصة الوقود مما تسبب بخلخلة اقتصادها حيث يعد العراق الظهير القوي للسياسة والاقتصاد الأردني. لذا شاركت المملكة الأردنية الهاشمية بالجهود الدولية لمحاربة تنظيم داعش الإرهابي في العراق ،وفي عام 2016 عقب انتهاء عمليات التحرير التي شهدتها محافظة الانبار استعاد منفذ طريبيل نشاطه بعد عقد الاتفاقية التجارية مع المملكة الأردنية الهاشمية والمتضمن اعفاء (371)منتجاً اردنياً من الرسوم أدى الى زيادة السلع القادمة من ميناء العقبة والمنتج الأردني الذي اعفي من الرسوم الى منفذ طريبيل [12] .وبالمقابل ولتشجيع التجارة عبر منفذ طريبيل قررت الحكومة الأردنية اعفاء السلع العراقية (75)%من الرسوم التي تتقاضاها سلطة منطقة ميناء العقبة[13] . وتعتبر هذه الاتفاقية مبهمة فالعراق يقوم باعفاء ضريبي للمواد وتزويد النفط بأسعار تفضيلية تصل الى 16 دولار ادنى من سعر نفط خام برنت العالمي وبكمية (10)الاف برميل يوميا للجانب الأردني ويتحمل العراق كافة مصاريف تكلفة مد خط الانبوب النفطي من البصرة للعقبة بما فيها المسافة التي يمر بها الانبوب داخل الأراضي الأردنية ويقوم الطرفان بتحديد سعر التعرفة على النفط الخام العراقي أي المملكة الأردنية الهاشمية سينتظر المكاسب المذكورة

بدون أي خسائر مادية . بحيث تكون المملكة الأردنية الهاشمية مركزاً استراتيجياً للطاقة بالمنطقة وممرا للصادرات والمستوردات العراقية النفطية [14] .علما ان الجانب الأردني له مواقف سياسية معادية للعراق منها بعد سنة 2003 قام الأردن بإيواء العناصر الهاربة من أعوان النظام البائد والذين يمولون عمليات التفجير بالعراق إضافة لعدم اكتراثهم بانطلاق قيادات القاعدة من داخل أراضيهم وعلى راسهم ابو مصعب الزرقاوي من محافظة الزرقاء الأردنية [15] . وهنا تبدأ الصورة بالاتضاح حيث تقف الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني خلف الكواليس للضغط على الحكومة العراقية بهذه الاتفاقية التي تدعم الاقتصاد الأردني وهي الدولة الحليفة للولايات المتحدة الامريكية بالمنطقة وكذلك حليفة للكيان الصهيوني بعد توقيعها معاهدة السلام معها عام 1994 . عموما أدت الاتفاقية التجارية الى ارتفاع قيمة الإيرادات لمنفذ طريبيل 2017 (10180617000)دينار عراقي بعد غلق دام أربع سنوات تقريبا وقد اثرت بشكل سلبي على بقية المنافذ بالعراق وخاصة المنافذ الشرقية حيث لجأ اغلب التجار للاستيراد عبر منفذ طريبيل للاستفادة من التسهيلات الكمركية .كما وقع العراق والمملكة الأردنية الهاشمية اتفاقاً امنياً حول تبادل الخبرات والمعلومات لحماية الحدود ومكافحة الإرهاب كما مثل 2016 وما تلاه تقدما في سياسة الدولتين على الصعيد الاقتصادي والاستراتيجي ،سنة 2019 تم الاتفاق على اعداد المواصفات الفنية للمنطقة الصناعية العراقية الأردنية المشتركة وكذلك الاتفاق على الربط الكهربائي الأردني العراقي وكذلك توقيع مذكرة تفاهم بهذا الشأن وبطاقة 300 ميكاواط مضافا اليها الاتفاق على الانتهاء من الاتفاقية الاطارية لانبوب النفط العراقي الأردني الذي سوف يمتد من البصرة الى العقبة[16] .حيث شهدت مدة تولي عادل عبد المهدي رئاسة الوزراء نقلة نوعية في العلاقات العراقية الأردنية ،في سنة 2019 والتي اكدت عمق العلاقات التاريخية والاواصر المشتركة بين الدولتين ،واستمر الحال مع تطورات اكبر بعد تولي مصطفى الكاظمي رئاسة الوزراء لاسيما الاجتماع الذي جمع بين الكاظمي والملك عبد الله الثاني والسيسي للتأكيد ،وأشاد بمتانة العلاقات والتي تجمع العراق والمملكة الأردنية الهاشمية والحرص على توطيدها [17] . حيث عملت هذه العلاقات بين العراق والمملكة الأردنية الهاشمية على زيادة النشاط التجاري بين الدولتين عبر منفذ طريبيل الحدودي وبلغت قيمة الإيرادات لهذا المنفذ سنة 2020 (193.345.097.000) دينار عراقي.

كان نتيجة العلاقات العراقية الأردنية المستقرة نوعا ما ان كان تأثير هذه العلاقات إيجابي على عمل منفذ طريبيل الحدودي من حيث زيادة التبادل التجاري لكنه بنفس الوقت سلبي لان الفائدة الأساسية من عمل المنافذ تعتمد على مقدار الرسوم الكمركية على البضائع المارة عبر المنفذ والعراق قام باعفاء معظم البضائع التجارية إضافة الى الأسعار التفضيلية بالنفط الخام الذي ينقل بالحوضيات

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.29 (NO. 119) 2023, pp. 765-795

الى المملكة الأردنية الهاشمية فالعلاقات السياسية هاهنا تعبر عن المطامع الجيوبولتيكية الاقتصادية الأردنية بالعراق والتي يجب إعادة النظر بها من قبل صانع القرار السياسي في العراق .-

2- **الأهمية السياسية لمنفذي الوليد والقائم ودورهما بالعلاقات العراقية السورية**

يعتبر منفذاً الوليد والقائم البوابة الرسمية للعراق في الجمهورية العربية السورية خريطة (2) وخريطة (3) والتي تتأثر بشكل مباشر بنوع العلاقات السياسية بين الدولتين والتي تمثل المرأة التي عكست الاحداث السياسية والأزمات التي مر بها العراق فتارة تغلق هذه المنافذ وتارة تفتح حسب العلاقات بين الدولتين . كما يمثلان عمقا استراتيجي لما يحملانه من أهمية سياسية واقتصادية واجتماعية .

خريطة (2)
منفذ الوليد الحدودي

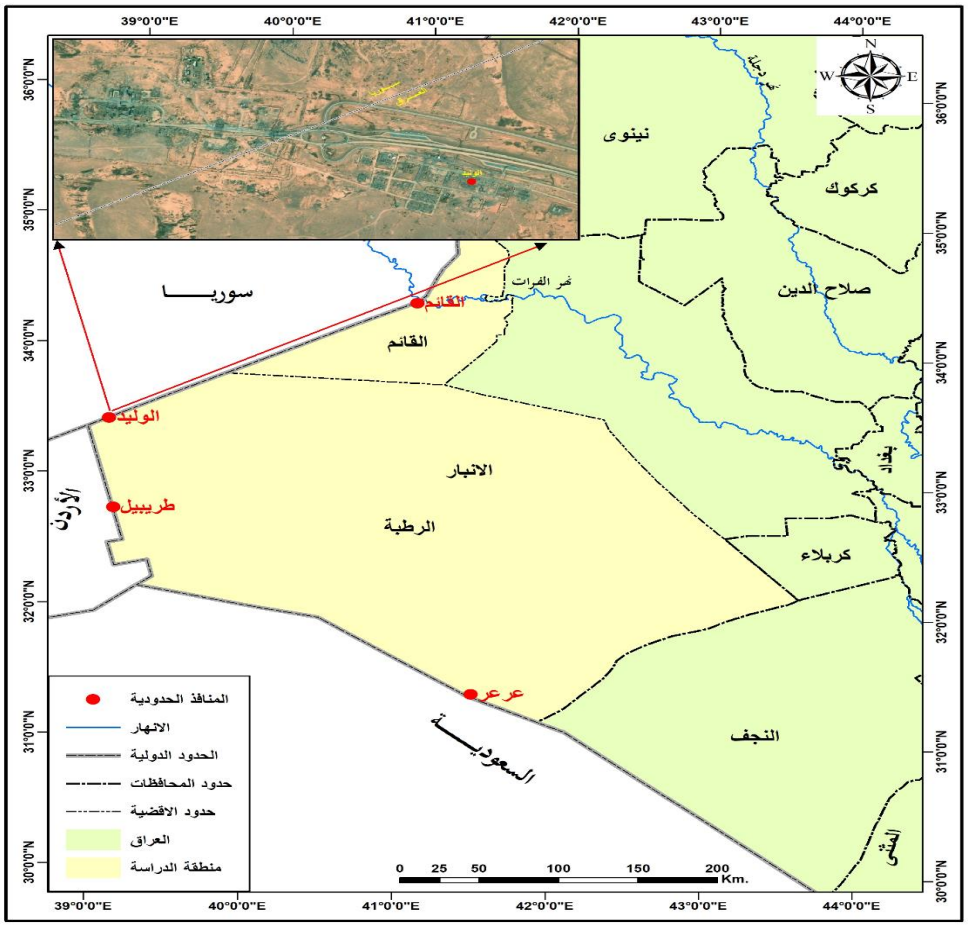

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.29 (NO. 119) 2023, pp. 765-795

المصدر : الباحثة بالاعتماد على بيانات ،الهيئة العامة للمساحة ، شعبة انتاج الخرائط ، خريطة العراق الإدارية ، مقياس 1:1000000 عام 2020 وعلى مخرجات برنامج Arc GIS .10.8. لسنة 2023.

وتأتي أهمية العلاقات العراقية – السورية كونهما دولتين متجاورتين مرتبطتين بعدة عناصر مهمة حيث التأريخ المشترك والانتماء العربي الواحد .وبقدر ما يشكل العراق عمقا سوقيا للجمهورية العربية السورية فان الجمهورية العربية السورية كذلك تمثل ،نقطة اتصال للعراق بدول العالم من خلال البحر المتوسط سلعا وافرادا وهذا يدل على المصالح المشتركة بينهما ،والتي من الضروري ان توظف لخدمة الدولتين أي ان هناك تأثيراً مباشراً في الواقع السياسي لكل منهما بشكل خاص وعلى صعيد المنطقة عموما [18].

خريطة (3)

منفذ القائم الحدودي

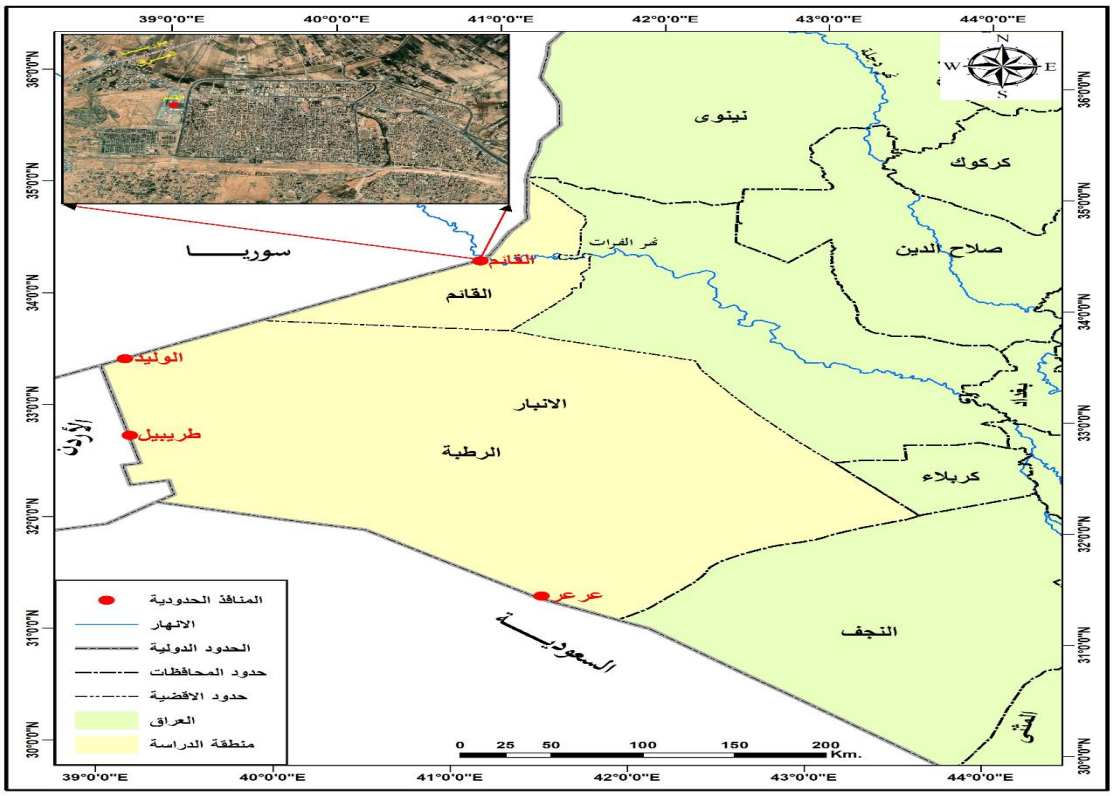

المصدر : الباحثة بالاعتماد على بيانات ، الهيئة العامة للمساحة ، شعبة انتاج الخرائط ، خريطة العراق الإدارية ، مقياس رسم 1:1000000 عام 2020 ،وعلى مخرجات برنامج Arc GIS.10.8. لسنة 2023 .

لقد كان هناك العديد من وجهات النظر المتباينة بين البلدين خلال العقود المنصرمة وظلت الانقسامات تشد باتجاه لا توافق حتى . ان اندلاع الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988 ووقوف سوريا الى جانب ايران عمق الفجوة بين الدولتين وادى الى قطع العلاقات بينهما[19] . واغلاق المنافذ الحدودية بينهما متاثرة بالاحداث السياسية بين الدولتين .مما تسبب بخسائر مادية ناجمة عن تعطيل حركة التجارة الخارجية بين الدولتين والتي تشكل مردودا اقتصادي لهما حيث تعد الجمهورية العربية السورية عمقا سوقيا للعراق وان الجمهورية العربية السورية تعد العراق داعما لاقتصادها الضعيف من خلال التبادل التجاري عبر منافذها مما تسبب بضعف باقتصاد البلدين. حيث ايدت الجمهورية العربية السورية ايران وزودتها بالسلاح وقامت باغلاق أنبوب نفط كركوك – بانياس وعقد ،تحالف استراتيجي مع ايران لاضعاف العراق واستمر التوتر في العلاقات بعد اتهام العراق لسوريا بأقامة ،مشاريع مائية على نهر الفرات منها سد الطبقة والذي تسبب بانخفاض كمية المياه الواصلة للعراق، وتسبب بتصحر مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية وكذلك وقوف الجمهورية العربية السورية الى جانب قوات التحالف الدولية ضد العراق ،عام 1991 على اثر ازمة الكويت لكن الحصار الاقتصادي على العراق تسبب بالتقارب من جديد معها باعتبارها وسيلة ، لتقليل اثر الحصار ويهدف الى تحقيق التعاون الاقتصادي من خلال فتح الأسواق العراقية امام السلع السورية [20] . حيث فتحت المنافذ الحدودية بين العراق والجمهورية العربية السورية امام البضائع والأشخاص وبدأت الأوضاع الاقتصادية للطرفين بالانتعاش عن طريق التجارة الخارجية بينهما حيث مثلت هذه المنافذ المتنفس الاقتصادي للعراق الذي يخفف من وطأة الحصار الاقتصادي عليه وتسببت بانتعاش الاقتصاد السوري بشكل كبير حيث أصبح العراق سوقا للبضائع السورية . وبدأت المطالبات السورية للمجتمع الدولي ،بانهاء الحصار الاقتصادي على العراق واتفقت الدولتان على اصلاح أنبوب النفط الذي يربط الحقول الشمالية العراقية بميناء بانياس ،على البحر المتوسط سنة 1998بعد ان كان متوقفاً منذ سنة 1982وما زاد من التلاحم بين العراق والجمهورية العربية السورية،وقوف العراق مع الجانب السوري في ازمتها مع تركيا سنة 1998بسبب حزب العمال الكردستاني ورفض العراق التهديدات التركية للجمهورية العربية السورية وطالب بالحوار الصريح ،البعيد عن التهديد وبلغت الصادرات السورية الى العراق اكثر من 200 مليون دولار سنويا السورية بين العراق وسوريا سوف ،يزيد حجم الاستيرادات العراقية ،عبر الأراضي السورية من 500الف طن الى مليون طن ، وبلغ حجم التبادل التجاري بين الدولتين اعلى من (4)مليار دولار في الفترة بين 1997-2000 وقد جرت خلالها اتصالات سياسية وزيارات دبلوماسية واتفاقيات اقتصادية حيث تم توقيع الاتفاقية الخاصة بالتجارة الحرة سنة

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.29 (NO. 119) 2023, pp. 765-795

1999[21] . وبعد حرب الخليج الثالثة عام 2003 وانعكاساتها على الشأن الداخلي العراقي اخذت الجمهورية العربية السورية موقفا سلبيا من النظام السياسي الجديد وقامت باحتضان، قيادات حزب البعث وعدت التواجد الأمريكي داخل العراق تحديا لامنها القومي وغضت النظر، عن دخول الجماعات الإرهابية الى العراق عبر أراضيها مما اثر سلبيا على العملية السياسية في العراق وعلى صنع القرار عموما بسبب تصاعد وتيرة، العنف والتي لم تسمح امام صناع القرار، برسم سياسة خارجية تتلاءم مع إمكانية الدولة ،لان معظم الجهود انصبت باتجاه مجابهة المجاميع الإرهابية القادمة من الجمهورية العربية السورية ومن اجل التخفيف من وطأة الدور السلبي ،لسوريا قام صناع القرار السياسي العراقي بإيجاد جسور للتواصل مع النظام السوري وطمأنته عن الوضع الجديد للعراق [22] . ان هذا الاحتلال الأمريكي للعراق اصبح المؤثر الأساس في العلاقات العراقية السورية خاصة بالجانب السلبي حيث تأثرت النواحي الاقتصادية بشكل خاص بين الطرفين ،فزادت الخسارة من عائدات التجارة اكثر من ملياري دولار سنويا وأيضا 200 برميل كان يصدر لها يوميا من نفط البصرة الخفيف وتوقف تصدير النفط خلال أراضيها وكذلك الفوائد المالية التي تحصل عليها مقابل ذلك. وبدأت مرحلة من الشد والجذب في العلاقات العراقية السورية وقام رئيس الحكومة العراقية المؤقتة بزيارة للرئيس السوري وتناولت المحادثات الجوانب المهمة والمتعلقة بالامن المشترك واتفق الطرفان على،تشكيل لجنة امنية مشتركة لضبط الحدود بينهما، وتطوير العلاقات الاقتصادية وفي عام 2005 هددت الولايات المتحدة الأمريكية الجمهورية العربية السورية بتحرك دولي ، ان لم تنجح في منع المتسللين المسلحين من استخدام أراضيها كقاعدة خلفية للعمليات الإرهابية ،واستمرارها بغض الطرف عن تسربهم عبر الحدود السورية الى المدن العراقية ، مما دعا الرئيس العراقي الجمهورية العربية السورية الى اثبات دورها الإيجابي في المنطقة بقيامها بمسؤولياتها في ضبط الحدود المشتركة ومنع تسلل الإرهابيين ودعت الجمهورية العربية السورية الى احياء اللجنة الثلاثية التي تضم الجمهورية العربية السورية والعراق والولايات المتحدة الامريكية والتي تشكلت بمبادرة رئيس الوزراء الأسبق العراقي لمراقبة وضبط الحدود البرية بين الجمهورية العربية السورية والعراق [23] . واثرت هذه الاحداث السياسية على عمل المنافذ العراقية وتسببت باغلاق منفذ القائم لمنع تسلل الإرهابيين وبذلك قلت نسبة الإيرادات للمنافذ الحدودية الغربية مع الجمهورية العربية السورية حيث بقى منفذ واحد يعمل وهو الوليد. وفي سنة 2006 شهدت العلاقات تحسنا بين الدولتين بعد زيارة وزير خارجية الجمهورية العربية السورية للعراق في 28/تشرين الثاني /2006 والتي تم خلالها الإعلان عن إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، بعد قطيعة دامت ربع قرن الى جانب إقامة احتفال العاصمتين برفع العلمين العراقي والسوري على مبنى السفارتين وهذه خطوة نحو بناء ،علاقات سليمة بين الدولتين [24] . تبع ذلك خطوات عملية أهمها اتفاقية تطوير خط سكك الحديد ،واستئناف الرحلات الجوية المتوقفة والخطوة الإيجابية في

الاتفاق سنة 2007 على إعادة، فتح خط انابيب النفط بين كركوك وبانياس ووقعت كذلك اتفاقية امنية، شملت نصوصا صريحة للتعاون الأمني وطرق مكافحة الإرهاب ،وأنظمة المراقبة الحدودية وتبادل المعلومات وجرت اتفاقيات، للتعاون الاقتصادي والنفطي وإقامة منطقة تجارية حرة، وفي مجالات النقل بكافة أنواعها،بلغت إيرادات سنة 2009 عبر المنافذ الحدودية البرية، مع سوريا (82412)مليار دينار عراقي وهذا دليل على الأهمية الاقتصادية الجيوبولتيكية لهذه المنافذ الحدودية [25] .ان ما تسبب بالخروقات الأمنية عبر الحدود العراقية السورية المتمثلة بعبور المسلحين الإرهابيين الى العراق عن طريق الأراضي السورية والتفجيرات الدامية ببغداد هو إيواء الجمهورية العربية السورية للمسؤولين العراقيين الفارين من الحرب وعناصر بارزة من حزب البعث الدكتاتوري المعادي للأنظمة السياسية الجديدة بالعراق وتستر الحكومة السورية عليهم ومحاولة ضمهم الى جانبهم كونهم يحملون نفس الايديلوجية الحزبية متناسين أهمية الجوار الجغرافي للعراق والأعراف الدولية لكنهم اخذوا يشربون من نفس الكاس ودارت الدوائر عليهم وأصبحت بلادهم وكرا للإرهاب لهذا اليوم بينما استطاع العراق القضاء على هذا الإرهاب . حيث أصبحت هي المنطلق لعمليات العنف ضد العراق عن طريق تنظيم اكبرعدد من المقاتلين تحت عنوان العمل القومي ودعم المقاومة العراقية فقامت بمساعدة بقايا النظام السابق وتسهيل، مرور المتطوعين من انتحاريين ومقاتلين باتجاه العراق ووجود مرجعية سياسية لهذه الفصائل في الجمهورية العربية السورية والمتمثلة ،بجناح البعث العراقي المتواجد بسوريا فقد اكدت التقارير ان 80% من المقاتلين الأجانب يدخلون العراق من الجمهورية العربية السورية بل هنالك معسكرات تدريب لهم في الجمهورية العربية السورية سوريا وهذا جاء على لسان عشرات الإرهابيين ممن القي القبض عليهم بالعراق وكشفوا عن أماكن هذه المعسكرات وبلغ عدد المتسللين يوميا من الجمهورية العربية السورية خلال فترة من الفترات مايقارب (200) عنصر [26] .

وبدأت الجمهورية العربية السورية تحس بالخطر لتهديد علاقاتها السياسية والتجارية مع العراق ،واتخذت إجراءات امنية وعسكرية لتامين حدودها ،وضبطها مع العراق مع بدء حركة الاحتجاجات ،وتغلغل الجماعات المسلحة الى داخل الجمهورية العربية السورية ،المفارقة كانت بسياسة العراق اتجاه الجمهورية العربية السورية هو الموقف الإيجابي بالرغم من كل الازمات السابقة ،وذلك حرصا على سلامة الجمهورية العربية ال سورية ارضا وشعبا ،وذلك نابع لرؤيا مفادها ،ان عدم الاستقرار لاي دولة من دول الجوار يؤول بالضرر ،على العراق وانسجاما مع مبادئ العراق في سياسته الخارجية بعد سنة 2003 وحدث بعدها نوع من التعاون الاقتصادي والذي عزز، العلاقات السياسية عام 2010 حيث سمح العراق ، بمرور الغاز الإيراني الى الجمهورية العربية السورية خلال أراضيه ، ووافق العراق على انشاء مشروع نقل النفط الخام الى موانئ البحر المتوسط خلال الأراضي السورية واعلن عن بداية التعاون الاستراتيجي والاقتصادي بمجال نقل وتصدير، النفط

الخام حيث جاءت دعوة وزير الخارجية العراقي الأسبق بالعام نفسه بإعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة للبلدين وكذلك زيارة رئيس الوزراء الأسبق سنة 2010 طوت خلالها صفحة من الخلافات ،والتي استمرت اكثر من سنة عقب تفجير بغداد الدامي[27] .

لقد تأثر مسار العلاقات العراقية السورية تأثرا بارزاً بالضغوط الامريكية والصهيونية التي كانت وماتزال العائق الكبير امام هذه العلاقات فما ان توطدت العلاقات بين الدولتين سياسيا واقتصاديا برز دور هاتين القوتين لقطع هذه العلاقات بشتى الطرق . حيث أصبحت الجمهورية العربية السورية الهدف الثاني لأمريكا بسبب موقفها المناهض لإسرائيل وامتناعها عن التصويت على اتفاقية سلام لتعيد لها أراضيها المحتلة بالجولان وكذلك دعمها لحزب الله في لبنان ومنظمة حماس في فلسطين أعداء الكيان الصهيوني ،ورفضها للعدوان الأمريكي البريطاني على العراق لذا انهالت الاتهامات الامريكية لسوريا واتهمت بحيازة أسلحة نووية واعتبرتها الخارجية الامريكية دولة إرهابية واعتبرها بول بريمر ممراً للجهاديين الانتحاريين الأجانب القادمين للعراق وأن الحدود الطويلة بين العراق والجمهورية العربية السورية تشكل طريقا أساسيا للبعثيين الفارين من العراق ،كما أضاف بريمر ان الولايات المتحدة الأمريكية سعت الى الضغط على الجمهورية العربية السورية لكبح هذا النشاط لكن أبدت الجمهورية العربية السورية عدم اهتمامها للضغوط الدبلوماسية والاقتصادية والتي تحولت أحيانا الى اعمال حربية عدائية ،حيث الطلبة السوريين العائدين من العراق لسوريا الى ،قصف مركباتهم من قبل الطائرات الامريكية الحربية وقتل وجرح عدد منهم وبدون أي تبرير لهذا العمل العسكري [28] . ولاننسى ان من الأسباب المهمة للضغوط الامريكية على الجمهورية العربية السورية هو تحالف الجمهورية العربية السورية الدائم مع كل من ايران وروسيا والدعم المالي والعسكري الدائم لهما اتجاه سوريا خصوصا باحداث الجمهورية العربية السورية الأخيرة وبما ان روسيا وايران هما العدو الأول لامريكا لذا أصبحت الجمهورية العربية السورية ضمن قائمة الأعداء للولايات المتحدة الامريكية.

استمرت العلاقات العراقية السورية بالتحسن خاصة بالجانب الاقتصادي من خلال التبادل التجاري عبر المنافذ الحدودية العراقية السورية خاصة بعد استرجاع العراق سيادته التامة على ارضه بعد خروج الجنود الامريكان من العراق ،وبدأت التجارة تزداد اذ بلغت الايرادات لعام 2011 عبر المنافذ الحدودية العراقية السورية (28852729.5) مليون دولار. اما عن موقف العراق من احداث 2011 في سوريا والتظاهرات المطالبة بتغيير النظام فيها فقد اتخذت موقفاً محايداً بين النظام والمعارضة ودعت الى الحوار والحل السياسي وامتنع العراق من التصويت على قرار تعليق المشاركة للحكومة السورية في اجتماعات الجامعة العربية وتحفظ العراق على العقوبات الاقتصادية على سوريا وصوت العراق في عام 2012 لفائدة المبادرة العربية والتي نصت تفويض الرئيس السوري صلاحياته الى نائبه لتشكيل حكومة وحدة وطنية كما حذر رئيس الوزراء الأسبق للعراق

في 2013 من حرب طائفية في العراق اذا نجحت المعارضة باطاحة النظام في الجمهورية العربية السورية وشاركت القوات العراقية في قتال مقاتلي جبهة النصرة الإرهابية في 3-2/اذار /2013[29] . ان الاحداث السياسية والأمنية في الجمهورية العربية السورية اثرت بشكل مباشر على المنافذ الحدودية بين الدولتين فقد أدت الى انخفاض نسبة الاستيرادات والصادرات عبر هذه المنافذ وبلغت قيمة الإيرادات لسنة 2013 لهذه المنافذ (1202058.1) مليون دولار ومعظمها كان عبر منفذ الوليد بسبب غلق بقية المنافذ لتردي الوضع الأمني السوري وسيطرة جبهة النصرة عليها .لقد اتخذ العراق إجراءات على حدوده محاولا منع تهريب السلاح اليها وعلى الرغم من ،عدم موافقة الحكومة العراقية استقبال اللاجئين السوريين حتى 2012/7/23لكن عدد اللاجئين السوريين المسجلين، في العراق في سنة 2013 بلغ (154)الف لاجئ [30] . وكان موقف العراق داعما للنظام السوري بسبب ادراك صانع القرار العراقي ،لتداعيات الازمة السورية مع سيطرة الجماعات الإرهابية المسلحة داعش ،وان أي تغيير في الجمهورية العربية السورية يعرض الامن القومي للعراق للخطر والدليل تمدد تنظيم داعش الإرهابي في الجمهورية العربية السورية ومن ثم في العراق عام 2014 ، اذ أصبحت محافظة الانبار هدفا أساسيا لعصابات داعش الإرهابية بسبب موقعها الاستراتيجي المهم الذي يتصل مع ثلاث دول هي الجمهورية العربية السورية والمملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية ، هذه الاحداث أدت الى غلق المنافذ الحدودية بين الدولتين وتوقف التبادل التجاري بينهما حيث الحقت هذه الاحداث الضرر للدولتين اذ يعد العراق عمقا سوقيا للجمهورية العربية السورية اذان سوريا تشكل نقطة اتصال للعراق مع دول العالم من خلال البحر المتوسط سلعا وافرادا مما يدل على وجود العديد من المصالح المشتركة بينهما والتي تتضرر من غلق المنافذ بين الدولتين فالمنفعة متبادلة بين الطرفين عبر المنافذ الحدودية وغلقها يتسبب بخلخلة الاقتصاد للطرفيين .واستمرت الزيارات الرسمية بين البلدين والمتعلقة ،بالملف الأمني والحدود والموارد المائية ،والتقارب السياسي دفع العراق الى ان يكون جزءاً من التحالف بين روسيا والجمهورية العربية السورية وايران بهدف جمع المعلومات عن عصابات داعش الإرهابي ومحاربته وتشكل هذا التحالف نتيجة اتفاق توصلوا له سنة 2015،وعام 2016 شاركت الفصائل العراقية بالقتال في الجمهورية العربية السورية وسنة 2017 شن العراق اول غارة جوية ضد اهداف داعش في سوريا ،تم اجراؤها بالتنسيق مع الجانب السوري وكذلك وقع العراق الى جانب ايران اتفاقية لتعزيز التعاون العسكري مع سوريا سنة 2017 [31] . تاثرت المنافذ الحدودية بين العراق وسوريا بشكل كبير بسبب غلقها من سنة 2014 ولغاية 2019 حيث تم فتح منفذ واحد وهو منفذ القائم اما الوليد فلازال مغلقاً بسبب الأوضاع الأمنية داخل الجمهورية العربية السورية وهذا أدى الى خسائر اقتصادية فادحة من الطرفين ،وبلغت إيرادات منفذ القائم لسنة 2019 (354502.9) مليون دولار بعد ان عاود نشاطه الاقتصادي ،وارتفع حجم التبادل الاقتصادي عبر

هذا المنفذ عام 2020 كونه المنفذ الوحيد بين العراق وسوريا وبلغ الايراد لهذه السنة(867047.9) مليون دولار .ان التقارب السياسي العراقي السوري ،والتشابه في المواقف والرؤى يعود الى مرتكزات الجوار الجغرافي المتمثلة، بالحدود وطبيعة المشكلات الأمنية والارهابية والعلاقات الاقتصادية والتجارية وكذلك الموارد المائية حيث ان تطور العلاقات ،الاقتصادية والتجارية مع الجانب السوري مرهون باعتبارات سياسية ومقيد بالعقوبات الاقتصادية، الامريكية على الجمهورية العربية السوريا لان الملف السوري يحمل ابعاداً إقليمية ودولية. ان المتغيرات السياسية التي مر بها البلدان اثرت بشكل واضح على العلاقات السياسية بينهما وما يهمنا مدى تأثيرها على عمل المنافذ حيث أدت الى غلق المنافذ لفترة طويلة منذ الحرب العراقية الإيرانية حتى عام 1997 اذ تم استئناف التبادل التجاري بين البلدين وتلتها احداث 2014 واختراق عصابات داعش الإرهابي وسيطرتها على المنافذ مما أدى الى غلقها مرة أخرى واعيد فتح منفذ القائم فقط عام 2019 وهذا الغلق للفترات المذكورة تعتبر خسائر اقتصادية فادحة للطرفين حيث ان العلاقات المتفاوتة بين الدولتين أثرت سلبيا على عمل المنافذ في منطقة الدراسة .

المبحث الثاني

الجانب الاقتصادي

تتمتع المنافذ الحدودية الغربية العراقية بموقع جغرافي واستراتيجي مهم ،حيث تعتبر نوافذ اقتصادية مهمة للعراق نحو الخارج ويظهر الأثر الاقتصادي ،للمنافذ الحدودية من خلال الدور المحوري الذي تقوم به في مرور الاحتياجات الضرورية ،من مناطق انتاجها الوفير الى المناطق التي تفتقر اليها ، وتختلف نوعية السلع الداخلة وكميتها من منفذ لاخر وكذلك من وقت لاخر، والاختلاف في الكمية والنوعية للسلع يرجع،الى التباين بالاهمية الجيوبولتيكية للمنفذ مكانيا وزمانيا ،فضلا للمتغيرات التي تطرأ على الساحة الجغرافية ،للدولة نفسها ودول الجوار الجغرافي .

1- الأهمية الاقتصادية لمنفذ طريبيل الحدودي ودوره بالعلاقات العراقية الأردنية

تعتبر المملكة الأردنية الهاشمية شريكاً اقتصادياً مهماً واساسياً بالنسبة للعراق ومنفذ طريبيل المنفذ الحدودي الوحيد مع المملكة الأردنية الهاشمية حيث يبعد عن المحافظة بغداد نحو 575 كم ويبعد عن العاصمة الأردنية عمان حوالي 320 كم وقد مارس دورا مهم بالنشاط التجاري الرئيس في محافظة الانبار لاسيما خلال حرب الخليج الأولى وكذلك حرب الخليج الثانية ويشكل ظهيراً استراتيجياً مهماً بما يوفره من البضائع والسلع الضرورية للسكان والاقتصاد على حد سواء حيث كان يمثل الشريان الحيوي للتجارة الخارجية للعراق والمنفذ الرئيس للتجارة الخارجية نحو الخارج مما جعله يتبوأ مكانة استراتيجية مهمة نظرا لحجم التبادل التجاري بين الدولتين إضافة للمشاريع المشتركة الكبيرة بينهما مثل المنطقة الصناعية المشتركة والتي تقام على مساحة الفي دونم وتعتبر خطوة فعالة نحو تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدولتين حيث توفر فرصة الاستفادة للمنتجات والصناعات العراقية من الإعفاءات الضريبية ومزايا اتفاقيات التجارة الحرة للدولتين ويظهر

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.29 (NO. 119) 2023, pp. 765-795

الجدول (1) مدى أهمية منفذ طريبيل التجارية وما يشكله من ظهير استراتيجي في انه يوفر احتياجات البلد عن طريق الاستيراد ويصدر ما يفيض من الإنتاج المحلي من خلاله . كما انه يظهر العجز بالميزان التجاري نتيجة انخفاض الصادرات العراقية بسبب تردي واقع الأنشطة للقطاعات الزراعية والصناعية واعتماد العراق على الاستيرادات عبر المنافذ الحدودية لسد احتياجات السكان من السلع وكذلك يوضح مقدار الانكشاف الاقتصادي والتبعية للخارج ناتجة عن اعتماد الاقتصاد المحلي على الأسواق الخارجية لتصريف صادراته واهمها النفط الخام ويبين حساسية الاقتصاد المحلي للمتغيرات الخارجية كالسياسات المالية والاسعار العالمية والاحداث السياسية العالمية . وان حجم التبادل التجاري عبر منفذ طريبيل لم يكن على وتيرة واحدة بل انه متباين بين فترة وأخرى نتيجة لتاثير الظروف السياسية والاقتصادية السائدة بالعراق بعمل المنفذ اذا يشهد زيادة بنشاط الحركة التجارية نتيجة استقرار الأوضاع الأمنية فيه منذ سنة 2018 ولغاية يومنا هذا [32] .

جدول (1)

الميزان التجاري بين العراق والأردن عبر منفذ طريبيل للمدة 2012- 2020

السنوات	الصادرات القيمة مليون دولار	الاستيرادات القيمة مليون دولار	الميزان التجاري القيمة مليون دولار	الناتج المحلي الإجمالي GDP القيمة مليون دولار	نسبة الصادرات من GDP	نسبة الاستيرادات من GDP	معدل النمو السنوي للصادرات	معدل النمو السنوي للاستيرادات	درجة الانكشاف الاقتصادي
2012	73.90	3239.6	-3165.70	217472.60	0.034	1.49	-	-	1.52
2013	85.50	3382.1	-3296.60	234035.50	0.037	1.45	15.70	4.40	1.48
2017	1.10	263.4	-262.30	189619.90	0.001	0.14	-98.71	-92.21	0.14
2018	3.40	921.9	-918.50	230041.80	0.001	0.40	209.09	250.00	0.40
2019	3.60	1694	-1690.40	236234.20	0.002	0.72	5.88	83.75	0.72
2020	9.20	1493.3	-1484.10	184483.70	0.005	0.81	155.56	-11.85	0.81
المجموع	176.70	10994.30	-10817.60	1291887.70	0.014	0.85	-	-	0.86
معدل النموالمركب	-0.51	-0.12							

المصدر : الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ،بيانات غير منشورة لسنة 2022.

ففي سنة 2012بلغت صادرات العراق السلعية غير النفطية للأردن (73.90) مليون دولار بينما استيرادات العراق السلعية غير النفطية عبر منفذ طريبيل بلغت (3239.6) مليون دولار مسجلا عجزاً بالميزان التجاري قدره(3165.70-) مليون دولار ونسبة صادرات العراق من الناتج المحلي الإجمالي (0.034)بينما سجلت الاستيرادات نسبة(1.49) من الناتج المحلي الإجمالي .وسجلت هذه السنة درجة انكشاف اقتصادي باتجاه الأردن مقداره (1.52) .

والسبب الأساسي لهذا العجز التجاري يعود للأوضاع السياسية التي مر بها العراق من حروب أدت الى تدمير البنى الارتكازية للقطاع الصناعي بشكل خاص والقطاعات الإنتاجية الأخرى عموما والتي أدت الى تردي الواقع الإنتاجي لكل النشاطات الاقتصادية الزراعية والصناعية وغيرها بالعراق والتي أدت الى انخفاض الانتاج المحلي وعدم كفايته لسد حاجة المواطنين واعتماد الدولة على الاستيراد لسد النقص بالسلع وبالتالي قلت الصادرات السلعية غير النفطية واعتماد البلد في

صادراته على النفط الخام بالدرجة الأساس مما جعله احادي الاقتصاد .ومما زاد من قيمة الاستيرادات خلال هذه السنة ارتفاع أسعار النفط بشكل ملحوظ حيث بلغ سعر البرميل من النفط الخام (111.60) دولار [33] مما زاد من السيولة المالية لتغطية الاستيرادات . كذلك زاد التوجه بالتجارة الخارجية نحو الأردن نتيجة الأوضاع السياسية التي شهدتها سوريا والتي أدت الى غلق منفذ القائم الحدودي [34] . وبالتالي اختلال الأوضاع الأمنية وعزوف التجار نحو التبادل التجاري عن طريق منفذ طريبيل، بينما زادت سنة 2013 صادرات العراق السلعية غير النفطية للأردن عن طريق منفذ طريبيل الحدودي (85.50) مليون دولار وزادت الاستيرادات السلعية الغير النفطية للعراق عبر منفذ طريبيل الحدودي بلغت (3382.1) مليون دولار مسجلا زيادة بالعجز تجاري ليبلغ (3296.60-) مليون دولار وهي اعلى نسبة بالعجز بالميزان التجاري بين البلدين وكانت نسبة صادرات العراق السلعية غير النفطية من الناتج المحلي (0.037) وبمعدل نمو سنوي موجب للصادرات مقداره (15.70) ونسبة الاستيرادات السلعية من الناتج المحلي الإجمالي (1.45) وبمعدل نمو سنوي موجب مقداره (4.40) وسجلت هذه السنة درجة الانكشاف الاقتصادي على دولة الأردن ليبلغ (1.48) .ويرجع السبب الى ارتفاع الإيرادات النفطية الموجهة نحو الاستهلاك ،نتيجة استمرار ارتفاع أسعار النفط وانخفاض الاستثمار بالقطاع الزراعي والصناعي ، إضافة الى عدم اتخاذ الدولة إجراءات كمركية للحد من الطبيعة الاستهلاكية للاستيرادات الأجنبية ،وعدم دعم المنتج المحلي مقابل المنج الأجنبي . إضافة لاستمرار الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة في سوريا والتي اثرت بكمية التبادل التجاري مع الأردن وزادت منه . شهدت محافظة الانبار خلال عام 2014 دخول وسيطرة عصابات داعش الارهابية على مداخل ومخارج المحافظة وكذلك السيطرة على محافظة نينوى وصلاح الدين مما أدى الى غلق المنافذ الحدودية في محافظة الانبار جميعها واستمر هذا الغلق الى بداية شهر أيلول /2017 حيث اعيد فتح منفذ طريبيل الحدودي بعد سيطرة القوات الأمنية العراقية على المنطقة .حيث بلغت صادرات العراق السلعية غير نفطية للمملكة الاردن الهاشمية سنة 2017 ولاربعة اشهر فقط من تاريخ فتح المنفذ (1.10)مليون دولار وبلغت استيرادات العراق السلعية غير النفطية عبر منفذ طريبيل الحدودي (263.4) مليون دولار مما أدى الى خفض العجز التجاري الى (262.30-) وتعتبر اقل نسبة بين البلدين وكانت نسبة صادرات العراق السلعية غير النفطية من الناتج المحلي الإجمالي (0.001) وبمعدل نمو سنوي سالب قدره (98.71-) ،ونسبة الاستيرادات السلعية من الناتج المحلي الإجمالي بلغ (0.14) وبمعدل نمو سالب للاستيرادات (92.21-) وسجلت هذه السنة انخفاضاً بدرجة الانكشاف الاقتصادي و بلغ (0.14)، حيث ان هذه النسب هي لاربعة اشهر فقط وبعد غلق دام اكثر من ثلاث سنوات لذلك لم تكن حجم التبادل التجاري كبير بين البلدين .اما سنة 2018 فقد ارتفعت صادرات العراق السلعية غير النفطية للمملكة الأردنية الهاشمية لتبلغ (3.40) مليون دولار والاستيرادات العراقية السلعية غير

النفطية عبر طريبيل زادت حيث بلغت (921.9) مليون دولار مما زاد من العجز بالميزان التجاري وبلغ (918.50-) مليون دولار وكانت نسبة الصادرات السلعية غير النفطية من الناتج المحلي الإجمالي تبلغ (0.001) وبمعدل نمو سنوي بلغ (209.09) وكانت نسبة الاستيرادات من الناتج المحلي الإجمالي (0.40) وبمعدل نمو سنوي بلغ (250.00) وسجلت هذه السنة ارتفاع بالانكشاف الاقتصادي و بلغ(0.40)ان التسهيلات الكمركية بين الدولتين ساعد على زيادة التجارة الخارجية عبر منفذ طريبيل وبشكل ملحوظ حيث شجع على زيادة النشاط التجاري عبر هذا المنفذ [35]كذلك كان للاستقرار الوضع الامني والسياسي والاقتصادي الدور الكبير بزيادة النشاط عبر المنفذ كذلك استمرار الانخفاض في استثمار القطاع الصناعي والزراعي وزيادة الطبيعة الاستهلاكية للواردات الأجنبية وعدم قدرة منافسة المنتوج المحلي للمنتجات الأجنبية والاردنية لذلك عجزت الصادرات العراقية بالنفوذ للأسواق الأردنية .إضافة الى استمرار انغلاق المنافذ الحدودية مع سوريا وتحول التجارة عبر منفذ طريبيل الحدودي مما أدى الى زيادة حجم التبادل التجاري مع الأردن .

وفي سنة 2019 زادت صادرات العراق للمملكة الأردنية الهاشمية وبلغت (3.60) مليون دولار وزادت الاستيرادات العراقية من المواد السلعية غير النفطية عبر منفذ طريبيل أيضا لتبلغ (1694) مليون دولار وبذلك زاد العجز بالميزان التجاري حيث بلغ (1690.40-) مليون دولار وكانت نسبة الصادرات السلعية غير النفطية من الناتج المحلي الإجمالي (0.002) وبمعدل نمو سنوي (5.88) ونسبة الاستيرادات من الناتج المحلي الإجمالي (0.72) وبمعدل نمو سنوي بلغ (83.75) وسجلت درجة الانكشاف اقتصادي (0.72) .وفي ظل الاستقرار الأمني التي شهدها العراق بعد عمليات التحرير من عصابات داعش الإرهابية ارتفع التبادل التجاري بين العراق والمملكة الأردنية الهاشمية [36] ، حيث يتناسب استقرار الوضع السياسي والأمني والاقتصادي طرديا مع حجم التبادل التجاري فارتفاع المستوى المعاشي للمواطن يزيد من الطلب على الاستيراد وزيادة عدد السكان مع استمرار الاقتصاد الأحادي للدولة واعتمادها الأساسي على تصدير النفط الخام دون النهوض بالواقع الصناعي والزراعي لهذا البلد والذي يجعله محاطاً بنفس الدائرة المغلقة وهي التبعية الاقتصادية لدول الجوار الجغرافي وللخروج من هذه الدائرة يجب اتباع سياسات اقتصادية جديدة تحول دون هذه التبعية وتشجيع قيام الصناعات المحلية وضرورة جذب الشركات الاستثمارية وتسهيل عملها وتوفير الامن والحماية لها وإزالة العراقيل الإدارية الروتينية داخل العراق تشجيعا لها فهي تمتلك الخبرة العلمية والفنية إضافة لامتلاكها رؤوس الأموال الضخمة اللازمة لتمويل الاستثمارات الضخمة التي تتناسب مع حجم الموارد الطبيعية التي يمتلكها العراق للعمل على انشاء الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية حيث يفتقر العراق لهذين العاملين وهما الخبرة ورأس المال لكنه يمتلك المقوم الأساس للصناعات المذكورة وهذه السياسة الاقتصادية اثبتت نجاحها بدول الخليج العربي وعززت من اقتصاد هذه الدول .وان قيم الصادرات العراقية المنخفضة للاردن

تدل على ضعف الإنتاج الوطني وهشاشة القاعدة التصديرية والمتمثلة بالاعتماد على صادرات النفط الخام ،والذي يعتبر الممول الأساس للاقتصاد العراقي واهمال القطاعين الصناعي والزراعي بسبب عدم وجود خطط اقتصادية مرسومة من قبل الحكومة مضاف الى الأوضاع السياسية والحرب ضد الإرهاب كل هذا اثر بالقاعدة الاقتصادية للصادرات . اما سنة 2020 فبلغت صادرات العراق للمملكة الأردنية الهاشمية (9.20) مليون دولار واستيرادات العراق السلعية غير النفطية بلغت (1493.3)مليون دولار ليبلغ العجز بالميزان التجاري (1484.10-) مليون دولار وكانت نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي (0.005)بمعدل نمو سنوي بلغ (155.56) ونسبة الاستيرادات من الناتج المحلي الإجمالي (0.81) وبمعدل نمو سنوي بلغ (11.85-) وأصبحت درجة الانكشاف الاقتصادي باتجاه المملكة الأردنية الهاشمية تبلغ (0.81)، علما ان سنة 2020 شهدت وباء كورونا العالمي والذي على اثره تم التشديد بالإجراءات والفحوصات بالمنافذ الحدودية والذي أدى الى عرقلة التبادل التجاري إضافة الى إجراءات الحظر التي اتبعتها الحكومة على كل البلاد والتي أدت بالنهاية الى غلق جميع المنافذ الحدودية العراقية نهاية 2020 فقيم الاستيراد لم تكن لسنة كاملة لهذا تناقصت قيم الاستيراد عن سنة 2019 .ويتضح من الجدول (2) ان العراق يعاني من التبعية الاقتصادية اتجاه المملكة الأردنية الهاشمية على الرغم من انه يفوق المملكة الأردنية الهاشمية بحجم الموارد الطبيعية التي يمتلكها وبعدد السكان والمساحة الا ان السبب الرئيس هو الاحداث السياسية التي مر بها خصوصا بعد حرب 2003 التي تسببت بانهيار البنى الارتكازية، وخدمات البنى التحتية إضافة الى الاعتماد على الإيرادات النفطية لتغطية العجز بالميزان التجاري السلعي والذي بالنتيجة يعرض الاقتصاد الى مخاطر، تقلبات الأسعار النفطية خاصة ان تصدير النفط ليس هو الخيار الوحيد لما يمتلك العراق من إمكانيات هائلة في تنويع اقتصاده صناعيا ، وزراعيا ، حيث ان اعتماد العراق على تصدير النفط ولفترة طويلة ، يعرض اقتصاده الى ضغوط كبيرة خاصة في ميزان المدفوعات ،واللجوء الى الاقتراض لاجل تمويل الاستيراد وهذا يزيد من مشكلة اعتماد الاقتصاد العراقي على الأسواق الخارجية ، إضافة الى فقدانه القيمة المضافة التي يحققها القطاعات الإنتاجية ولذا لابد ان يضع العراق برامج تصحيحية للاختلالات في كافة القطاعات الإنتاجية خاصة القطاع النفطي ومحاولة تصنيع النفط محليا برفع المستوى التكنلوجي والعلمي بالإنتاج النفطي وإنتاج الغذاء ورفع ،الكفاءة الإنتاجية لكل القطاعات الإنتاجية وإعطاء الأولوية للصناعات التحويلية كونها تخلق وفورات للاقتصاد العراقي خارجية وداخلية والاستعانة بالشركات الأجنبية التي تمتلك الخبرة العلمية والفنية ورؤوس الأموال مما يؤدي بالنهاية الى تصحيح الخلل بالعجز في الميزان التجاري ويرفع حجم الصادرات مقارنة بالاستيرادات والتي تعتبر مؤشر ضعف جيوبوليتيكي كبيراً على صانع القرار السياسي العراقي ، تصحيح هذا المسار

الخاطئ للاقتصاد العراقي وتخلص العراق من التبعية الاقتصادية اتجاه دول الجوار . حيث ان تردي الواقع الزراعي والصناعي بالعراق تسبب بضعف جيوبولتيكي اتجاه دول الجوار .

2. الأهمية الاقتصادية لمنفذي الوليد والقائم الحدوديتين ودورهما بالعلاقات العراقية السورية

ان التبادل التجاري عبر منفذي الوليد والقائم بين العراق والجمهورية العربية السورية حظى بأهمية كبيرة نتيجة الموقع الجغرافي لهما. وبما ان السلطات الحكومية السورية سعت الى تنشيط القطاع الخاص من اجل إقامة صناعات وطنية ،باسس راسخة مع حماية الاقتصاد من التبعية عن طريق اصدار مرسوم (51) لسنة 1952 والذي حصر تصدير او استيراد السلع في موانئ الجمهورية العربية السورية وتكون جميع الوكالات التجارية ممثلة بالسوريين إضافة الى اتباع سياسات تجارية كالمنع ونظام رخص الاستيراد ونظام الرسوم الكمركية لحماية الصناعات ، الوطنية في المنافسة الأجنبية[37]وعلى الرغم من أهمية منفذي الوليد والقائم الجيوستراتيجية والذي يربط الخليج العربي بالبحر المتوسط ووقوع المنفذين على ملتقى طرق المواصلات التي تربط قارات العالم القديم الا ان الظروف السياسية والمعوقات الأمنية التي مرت بها الدولتين تقف حائلاً امام الاستفادة من هذين المنفذين بالشكل الذي يحقق معدلات نمو عالية في التجارة الخارجية .اذ ادرك صانع القرار في الولايات المتحدة الامريكية ان هذه المنافذ تشكل خطرا وعمقا استراتيجي يمس امن إسرائيل لذا عملت أمريكا جاهدة لمنع أي تقارب بين الدولتين اقتصادياً كان او سياسياً عن طريق خلق الفتن السياسية وافتعال الحروب وتدمير اقتصاد الدولتين . مما افقد هذه المنافذ أهميتها الجيوبولتيكية للعراق، حيث تمثل تقريباً لحلقة الوصل بين العراق ، واوربا من خلال التجارة عبر البحر المتوسط . ومن ملاحظة الجدول (2) يتبين ان اجمالي الصادرات السلعية غير النفطية العراقية الجمهورية العربية السورية لسنة 2012 بلغت (92.50)مليون دولار واجمالي الاستيرادات السلعية لنفس السنة عبر منفذ الوليد (1299.1) مليون دولار وبلغ العجز بالميزان التجاري (1206.60-) مليون دولار وبلغت نسبة الصادرات السلعية العراقية للجمهورية العربية السورية من الناتج المحلي الإجمالي (0.043) ونسبة الاستيرادات من الناتج المحلي الإجمالي بلغت (0.597) مما أدى الى ان يكون الانكشاف الاقتصادي (0.64) .

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.29 (NO. 119) 2023, pp. 765-795

جدول (2)

الميزان التجاري بين العراق وسوريا عبر منفذي الوليد والقائم للمدة 2012- 2020

السنوات	الصادرات القيمة مليون دولار	الاستيرادات القيمة مليون دولار	الميزان التجاري القيمة مليون دولار	الناتج المحلي الإجمالي GDP القيمة مليون دولار	نسبة الصادرات من GDP	نسبة الاستيرادات من GDP	معدل النمو السنوي للصادرات	معدل النمو السنوي للاستيرادات	درجة الانكشاف الاقتصادي
2012	92.50	1299.1	-1206.60	217472.60	0.043	0.597	-	-	0.64
2013	51.70	1539.2	-1487.50	234035.50	0.022	0.658	-44.11	18.48	0.68
2017	-	-	-	-	-	-	-	-	-
2018	-	-	-	-	-	-	-	-	-
2019	6.50	5.2	1.30	236234.20	0.003	0.002	-	-	0.00
2020	11.70	1.3	10.40	184483.70	0.006	0.001	80.00	-75.00	0.01
المجموع	162.40	2844.80	-2682.40	872226.00	0.019	0.33	-	-	0.34
معدل النموالمركب	-0.41	-0.82							

المصدر: الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، بيانات غير منشورة ، لسنة 2022 .

حيث ان مساهمة الصادرات السلعية تشكل نسبة قليلة بتكوين الناتج المحلي الإجمالي لاعتماد العراق الرئيس على الصادرات النفطية بتكوين الناتج المحلي الإجمالي علما ان منفذ القائم مغلق بسبب الأوضاع السياسية في الجمهورية العربية السورية [38] . والوليد كان ،المنفذ الوحيد مع الجمهورية العربية السورية وان ارتفاع حجم الاستيرادات مقارنة بالصادرات يعود الى الدمار الشامل في خدمات البنى التحتية للقطاعات الإنتاجية العراقية بسب الحصار الاقتصادي، الذي مر على العراق في التسعينيات إضافة الى الوضع الأمني بعد الاحتلال الأمريكي للعراق،سنة2003 تسبب كل هذا بارتفاع تكاليف المنتوج السلعي العراقي وضعف قدرته على منافسة، البضائع المستوردة الأجنبية .اما سنة 2013 بلغت الصادرات السلعية العراقية للجمهورية العربية السورية (51.70)مليون دولار وزادت الاستيرادات السلعية عبر منفذي الوليد والقائم لتبلغ (1539.2) مليون دولار وبلغ العجز بالميزان التجاري (1487.50-) مليون دولار وسجل عجزا بالميزان التجاري قدره (1487.50) مليون دولار وهو اعلى قيمة بالعجز التجاري مع سوريا وكانت نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي (0.022) وبمعدل نمو سنوي قدره (44.11-)اما نسبة الاستيرادات من الناتج المحلي الإجمالي (0.658) وبمعدل نمو سنوي (18.48) اما درجة الانكشاف الاقتصادي فقد ارتفعت أيضا و بلغت (0.68) ووفق هذا المؤشر يصبح اقتصاد الدولة معرضاً للخطر من الصدمات الخارجية . وان زيادة الانفاق الاستهلاكي وانخفاض الاستثمار في القطاعات الصناعية والزراعية وارتفاع أسعار النفط تسبب بزيادة الاستيرادات مقابل انخفاض

الصادرات . علما ان غلق منفذ القائم مستمر لهذا العام لاستمرار الوضع الأمني غير المستقر بالجمهورية العربية السورية نتيجة المخاوف من دخول الجماعات الإرهابية عبر الحدود .
وبحلول عام 2014 شهد العراق متغيراً سياسياً وامنياً اخر وهو دخول عصابات داعش الإرهابية وسيطرتها على أجزاء واسعة من محافظة الانبار أدت الى غلق المنافذ الغربية جميعها . ليستمر غلق المنافذ الحدودية مع سوريا مدة تزيد عن الخمس سنوات حيث افتتح منفذ القائم عام 2019 [39]وما يزال منفذ الوليد مغلقاً لحد الان لعدم جهوزية الجانب السوري وهذا بدوره اثر بشكل كبير على التجارة الخارجية بين الدولتين وتسبب بخسائر مادية كبيرة للطرفين .
وسنة 2019 بلغت صادرات العراق السلعية غير النفطية للجمهورية العربية السورية (6.50) مليون دولار والاستيرادات السلعية غير النفطية عبر منفذ القائم (5.2) مليون دولار وسجل الميزان التجاري فائضاً بقيمة (1.30) مليون دولار وبلغت نسبة الصادرات من اجمالي الناتج المحلي (0.003) اما نسبة الاستيرادات غير السلعية من الناتج المحلي الإجمالي فبلغت (0.002) لتصبح درجة الانكشاف الاقتصادي بين الدولتين (0.00) حيث يوضح الجدول اعلاه طبيعة العلاقة بين نسبة الاستيرادات والصادرات من الناتج المحلي الإجمالي من جهة وبين الانكشاف الاقتصادي للدولة من جهة أخرى اذان الزيادة في نسبة الاستيرادات من الناتج المحلي الإجمالي مؤشر على زيادة درجة الانكشاف الاقتصادي وزيادة نسبة الصادرات من اجمالي الناتج المحلي نحو الدول الخارجية مؤشر على انخفاض درجة الانكشاف الاقتصادي . وان الانخفاض بنسب الاستيرادات السلعية عبر منفذ القائم يعود الى تاثير الأوضاع السياسية بالجمهورية العربية السورية وعزوف نسبة كبيرة من التجار عن التجارة الخارجية عبر الجمهورية العربية السورية نظرا لتردي الوضع الأمني بالجمهورية العربية السورية اما صادرات العراق للجمهورية العربية السورية فمعظمها عبارة عن تمور ومنتجات نسيجية . وان زيادة الصادرات على الاستيرادات مؤشر قوة جيوبولتيكية بالنسبة للعراق وهذا مانطمح ان يتبع من سياسة اقتصادية من قبل صانع القرار السياسي لتصحيح المسار الاقتصادي العراقي .وسنة 2020 زادت الصادرات حيث بلغت صادرات العراق السلعية لسوريا (11.70) مليون دولار والاستيرادات السلعية غير النفطية قلت حيث بلغت (1.3) مليون دولار عبر منفذ القائم وسجل الميزان التجاري فائضاً حيث بلغ (10.40) مليون دولار وبلغت نسبة الصادرات السلعية من اجمالي الناتج المحلي (0.006) وبمعدل نمو سنوي بلغ (80.00) ونسبة الاستيرادات من الناتج المحلي الإجمالي بلغت (0.001) وبمعدل نمو سنوي (75.00-) مع استمرار الوضع السياسي والأمني غير مستقر بالجمهورية العربية السورية واستمرار عزوف التجار عن التجارة الخارجية مع الجمهورية العربية السورية انخفض حجم الاستيراد مع الجمهورية العربية السورية مقابل الزيادة بالتصدير والتي اقتصرت على التمور وبضائع سلعية محدودة جدا كون العراق لايمتلك الامكانية الصناعية والزراعية التي تؤهله للتنافس ببضائعه مع البضائع

الأجنبية لتردي الواقع الزراعي والصناعي بالعراق .علما ان قيم الصادرات العراقية باتجاه سوريا والأردن لم تحقق مكاسب قوية للدولة لانه لايعكس حقيقة مايمتلكه العراق عموما ومحافظة الانبار خصوصا من ثروات طبيعية بقدر مايدل على غياب التخطيط الاستراتيجي زيادة عن الإهمال الذي أصاب القطاعين ، الصناعي والزراعي والعجز الذي أصاب الميزانية العمومية للدولة .

الاستنتاجات

1-للموقع الجغرافي للمنافذ الحدودية الغربية دور مهم وفاعل في خلق وزن جيوبولتيكي يتباين زمانيا ومكانيا اذ منح منفذ طريبيل الحدودي وزناً اكبر جعله يتغلب على بقية المنافذ الحدودية الغربية بالاهمية.

2-تعتبر العلاقات السياسية بين الدول المتجاورة الركيزة الأساسية بإقامة المنافذ الحدودية وان مدى قوة هذه العلاقات السياسية يحدد العلاقات الاقتصادية ودرجة التبادل التجاري عبر المنافذ الحدودية عبر الاتفاقيات السياسية والاقتصادية المختلفة.

3-عملت المتغيرات السياسية على خلق تاثير إيجابي وسلبي على الحركة التجارية بالمنافذ الغربية البرية مع دول الجوار الجغرافي لها حسب المواقف السياسية والتقاربات الايدلوجية مع العراق بسبب الحروب والاحداث السياسية التي مر بها العراق فتارة تعمل وأخرى تغلق وتتعطل عن العمل مما تسبب بتباين زمني بقيم الاستيرادات والصادرات عبر المنافذ الغربية المتمثلة بمنفذ طريبيل والوليد والقائم خلال مدة الدراسة اما منفذ عرعر فاقتصر عمله على اعمال الحج فقط.

4-الغاء التعريفة الكمركية على البضائع الأردنية أثرت كثيرا بالايرادات الكمركية حيث تم اعفاء اكثر من 371 منتجاً اردنياً .

التوصيات

1. انشاء منفذ حدودي جديد بين العراق والمملكة الأردنية الهاشمية لتقليل الازدحامات والتاخير للبضائع والمسافرين عبره نتيجة حجم التبادل التجاري الكبير بين البلدين وزيادة الوزن الجيوبوليتكي للمنافذ الحدودية بين العراق والمملكة الأردنية الهاشمية.
2. تامين المنافذ الحدودية من التهريب باستخدام احدث الأجهزة للكشف عن عمليات التهريب باستخدام أجهزة سونار حديثة وحوسبة إجراءات القدوم والمغادرة إضافة الى تكثيف نشر القوات الأمنية والأجهزة الأمنية الأخرى
3. توفير فرص عمل عبر المنافذ الحدودية الغربية لمختلف الاختصاصات والمجالات الإدارية والفنية وغيرها لسد حاجة عمل المنافذ وتقليل نسبة البطالة بالمحافظة.
4. تطبيق نظام الترانزيت بالمنافذ الحدودية الغربية لما يوفره من مكاسب اقتصادية والذي توقف استخدامه بالعراق منذ أربعين سنة بسبب الحروب .

الهوامش

(1) اياد عبد الكريم مجيد ،العلاقات العراقية -الأردنية بعد عام 2003 وافاقها المستقبلية ،مجلة دراسات دولية ،مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ،جامعة بغداد ،العدد50، 2011 ،ص91.
(2) فواز موفق ذنون،العلاقات العراقية -الأردنية بعد الانسحاب الأمريكي من العراق معطيات الحاضر وافاق المستقبل ،مجلة دراسات إقليمية ،مركز الدراسات الإقليمية ، العدد 28 ،2012م،ص7.
(3) حميدة عبد الحسين الظالمي ،تحليل جغرافي سياسي لعلاقات العراق مع دول الجوار العربي ،أطروحة دكتوراه ،جامعة الكوفة ،2016 ، ص182-183.
(4) شهد عباس محسن ،الابعاد الجغرافية السياسية للعلاقات العراقية – الأردنية للمدة من (1990-2018) ،رسالة ماجستير (غير منشورة) ،2020،ص53-59.
(5) الدور الإقليمي للاردن واتجاهات التحول ،مجلة دراسات شرق أوسطية ،العدد 53،عمان،الأردن، خريف 2010 م،ص43.
(6) اياد عبد الكريم مجيد ،مصدر سابق ،ص997-998.
(7) حميدة عبد الحسين محمد ، مصدر سابق ، ص184.
(8) احمد مرزوق عبد عون ، الخصائص الجغرافية للحدود السياسية واثرها في نمو ظاهرة الإرهاب (العراق انموذج)،رسالة ماجستير،كلية التربية للبنات جامعة الكوفة ،2017 ، ص117 .
(9) شهد عباس محسن، مصدر سابق ،ص59،
(10) عدنان هادي نور ، سياسة العراق الخارجية اتجاه المنطقة العربية 2005-2012،رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية العلوم السياسية ،الجامعة المستنصرية ، 2014 ،ص179.
(11) حميدة عبد الحسين محمد ،مصدر سابق ،ص185.
(12) سعد محسن بدر السلمي، تحليل جغرافي سياسي لمنافذ الحدود البرية لمحافظة البصرة ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الاداب ،جامعة البصرة 2020،ص113.
(13) سعد محسن بدر السلمي،مصدرسابق،ص113.
(14) تجديد اتفاقية النفط الأردنية العراقية ..هل تسعى عمان الى رفع مخزونها النفطي ؟ ،26/فبراير/2021 ، لمعرفة المزيد ينظر موقع الانترنت ،www.trtarabi.com
(15) الاتفاقية التجارية العراقية-الأردنية :منافع اقتصادية ام نوايا سياسية إقليمية ،4/مارس/2019 ، http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq
(16) احمد يوسف كيطان ،العراق ةالاردن مرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي المشترك ،مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ،2019 ،ص8.
(17) رياض مهدي عبد الكاظم ،العلاقات العراقية الأردنية بعد عام 2003 ،مجلة كلية التربية ،جامعة واسط ،العدد 41، 2020،ص179.
(18) حميدة عبد الحسين محمد، تأثير موقع الجوار الجغرافي على العلاقات العراقية – السورية ،مجلة البحوث الجغرافية ،العدد23 ،ص 45.
(19) ستار جبار الجابري ،العلاقات العراقية السورية دراسة في الدور السوري كفاعل مهم ومؤثر في الشأن الداخلي العراقي ، مجلة الدراسات الدولية ،العدد 33 ،ص 17.
(20) حسين علي عران معيوف ،مصدر سابق ، ص28-29.
(21) صدام بدر عزيز كماش الخزرجي ، التقييم الجغرافي للمنافذ الحدودية مابين العراق وسوريا واثاره الجيوبولتيكية المحتملة (منفذ ربيعة نموذجا)، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة تكريت، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة تكريت ،2019 ،ص33.
(22) حسين علي عران ،مصدر سابق، ص 29.

(23) هند علي هادي السامرائي ،التحليل الجغرافي السياسي لمشكلات المدن الحدودية بين العراق ومحيطه العربي ، رسالة ماجستير (غيرمنشورة) ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة تكريت ، 2022 ،ص76.
(24) منى حسين عبيد ، المتغير الأمريكي واثره في العلاقات العراقية – السورية ،مجلة الدراسات الدولية ، العدد 33، 209،
(25) صدام بدر عزيز كماش الخزرجي ،مصدر سابق، ص37.
(26) نصير خير اللة محمد، القوى السياسية العراقية واثرها على العلاقات العراقية السورية ، journal of historical and cultural studies .vol .11.no .{46/1} {2020}: 49-76. ص56 .
(27) حسين علي عران معيوف ، مصدر سابق ،ص272.
(28) حبيب صالح مهدي العبيدي ، اثر العامل الخارجي (الولايات المتحدة الامريكية) في رسم ملامح العلاقات العراقية بين العراق وسوريا بعد عام 2003 وخيارات صانع القرار الوطني ،المجلة الدولية والسياسية ،2011،العدد18 .
(29) ظلال جواد كاظم ،الحدود السياسية لبعض دول الجوار واثرها في نمو ظاهرة الإرهاب بعد عام 2003،مجلة البحوث الجغرافية ،العدد 27،ص301-302.
(30) تدفق اعداد كبيرة من السوريين الى إقليم كردستان العراق -UHNCR 16/اب/2013 ، للمزيد ينظر الموقع الالكتروني ، https://www.unhcr.org.
(31) حسين علي عران معيوف ،مصدر سابق،ص273
2- حسين علي عران معيوف ، مصدر سابق ،ص 262.
(3) هند علي هادي السامرائي ، مصدر سابق ،ص 23.
(32) إبراهيم صالح ، العراق والأردن يستأنفان حركة الشاحنات عبر منفذ طريبيل ، نشر بتاريخ ، 2018/8/8 للمزيد ينظر الموقع الالكتروني https://www.aa.com.
(33) ارتفاع أنتاج العراق من النفط لاعلى مستوى منذ 33 عام ، نشر بتاريخ 2012/3/5 ، للمزيد ينظر للموقع الالكتروني https://www.bbc.com
(34) معابر العراق تحت رحمة الفصائل ..ايقلب الكاظمي المعادلة ؟ ،نشر بتاريخ 2020/7/6 ، للمزيد ينظر للموقع الالكتروني https://www.alarabiya.net
(35) تزايد حجم الصادرات الأردنية الى العراق بعد فتح منفذ طريبيل ، نشر بتاريخ 2018/3/22 ، للمزيد ينظر الموقع الالكتروني https://albaghdadiatv.com.
(36) سلام الجاف واحمد النعيمي ،شريان طريبيل يرفع التبادل التجاري بين العراق والأردن ، نشر بتاريخ19/يوليو/2019، للمزيد ينظر الموقع الالكتروني https://www.alaraby.co.uk
(37) رافذ قيس فرحان ، مصدر سابق ص329 .
(38) اغلاق نقطة كمارك منفذ القائم الحدودي مع سورية بقطع كونكريتية لدواع امنية ، نشر بتاريخ 2012/8/23 ، للمزيد ينظر الموقع الالكتروني https://burathanews.com.
(39) راما حذيفة ، افتتاح منفذ القائم الحدودي بين العراق وسوريا ، نشر بتاريخ 2019/3/3 ، للمزيد ينظر الموقع الالكتروني https://www.akhbaralaan.net

المصادر باللغة العربية:

أولاً: الرسائـــــل والأطاريـــــــح

1. الخزرجي ، صدام بدر عزيز كماش، التقييم الجغرافي للمنافذ الحدودية مابين العراق وسوريا واثاره الجيوبولتيكية المحتملة (منفذ ربيعة نموذجا)، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة تكريت، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة تكريت ،2019.
2. السامرائي ، هند علي هادي، التحليل الجغرافي السياسي لمشكلات المدن الحدودية بين العراق ومحيطه العربي ، رسالة ماجستير (غيرمنشورة)، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة تكريت ، 2022
.عبد عون، احمد مرزوق، الخصائص الجغرافية للحدود السياسية واثرها في نمو ظاهرة الإرهاب (العراق انموذج)،رسالة ماجستير،كلية التربية للبنات جامعة الكوفة ،2017.
3. محسن، شهد عباس، الابعاد الجغرافية السياسية للعلاقات العراقية – الأردنية للمدة من (1990-2018) ،رسالة ماجستير (غير منشورة) ،2020.
4. معيوف، حسين علي عران، المرتكزات الجغرافية الرئيسية لسياسة العراق الخارجية اتجاه دول الجوار ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ،جامعة الموصل ، 2022.
5. نور، عدنان هادي، سياسة العراق الخارجية اتجاه المنطقة العربية 2005-2012،رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية العلوم السياسية ،الجامعة المستنصرية ، 2014.

ثانياً: الدوريات والدراسات والبحوث

1. الجابري، ستار جبار، العلاقات العراقية السورية دراسة في الدور السوري كفاعل مهم ومؤثر في الشأن الداخلي العراقي ، مجلة الدراسات الدولية ،العدد 33.
2. خلف، الاء طالب، مستقبل العلاقات العراقية السعودية مابعد داعش التحديات والفرص ،مجلة دراسات دولية ،مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ،جامعة بغداد ،العددان 72-73 ، 2018.
3. الدور الإقليمي للاردن واتجاهات التحول ،مجلة دراسات شرق أوسطية ،العدد 53،عمان،الأردن، خريف 2010.
4. ذنون، فواز موفق، العلاقات العراقية -الأردنية بعد الانسحاب الأمريكي من العراق معطيات الحاضر وافاق المستقبل ،مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية ، العدد 28 ،2012
5. عبد الكاظم، رياض مهدي، العلاقات العراقية الأردنية بعد عام 2003 ،مجلة كلية التربية ،جامعة واسط، العدد 41، 2020.
6. عبيد، منى حسين، المتغير الأمريكي واثره في العلاقات العراقية – السورية ،مجلة الدراسات الدولية ، العدد 33.
7. العبيدي، حبيب صالح مهدي، اثر العامل الخارجي (الولايات المتحدة الامريكية) في رسم ملامح العلاقات العراقية بين العراق وسوريا بعد عام 2003 وخيارات صانع القرار الوطني ،المجلة الدولية والسياسية ،2011،العدد18 .
8. كاظم، ظلال جواد، الحدود السياسية لبعض دول الجوار واثرها في نمو ظاهرة الإرهاب بعد عام 2003،مجلة البحوث الجغرافية ،العدد 27.

9. كيطان، احمد يوسف، العراق الاردن مرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي المشترك ،مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ،2019.
10. مجيد، اياد عبد الكريم، العلاقات العراقية -الأردنية بعد عام 2003 وافاقها المستقبلية ،مجلة دراسات دولية ،مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ،جامعة بغداد ،العدد50، 2011.
11. محمد، حميدة عبد الحسين، تأثير موقع الجوار الجغرافي على العلاقات العراقية – السورية ،مجلة البحوث الجغرافية ،العدد23.

ثالثـــــاً: مصـــادر الانترنـــت

1. ارتفاع أنتاج العراق من النفط لاعلى مستوى منذ 33 عام ، نشر بتاريخ 2012/3/5 ، للمزيد ينظر للموقع الالكتروني https://www.bbc.com
2. اغلاق نقطة كمارك منفذ القائم الحدودي مع سورية بقطع كونكريتية لدواع امنية ، نشر بتاريخ 2012/8/23 ، للمزيد ينظر الموقع الالكتروني https://burathanews.com.
3. تجديد اتفاقية النفط الأردنية العراقية ..هل تسعى عمان الى رفع مخزونها النفطي ؟ ،26/فبراير/2021 ، لمعرفة المزيد ينظر موقع الانترنت، www.trtarabi.com
4. تزايد حجم الصادرات الأردنية الى العراق بعد فتح منفذ طريبيل ، نشر بتاريخ 2018/3/22 ، للمزيد ينظر الموقع الالكتروني https://albaghdadiatv.com.
5. حذيفة، راما، افتتاح منفذ القائم الحدودي بين العراق وسوريا ، نشر بتاريخ 2019/3/3 ، للمزيد ينظر الموقع الالكتروني https://www.akhbaralaan.net
6. الخزرجي، حمد جاسم محمد، العلاقات العراقية – السعودية بعد عام 2003 ....اوجه الخلاف والتعاون ،مركز الدراسات الاستراتيجية، 4/مارس/2019 ، للمزيد ينظر الموقع الالكتروني https://kerbalacss.uokerbala.edu.iq
7. لاتفاقية التجارية العراقية-الأردنية :منافع اقتصادية ام نوايا سياسية إقليمية ،4/مارس/2019 http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq،
8. النعيمي، سلام الجاف واحمد، شريان طريبيل يرفع التبادل التجاري بين العراق والأردن ، نشر بتاريخ19/يوليو/2019، للمزيد ينظر الموقع الالكتروني https://www.alaraby.co.uk

المصادر باللغة الإنكليزية

1. Iraq's oil production rose to the highest level in 33 years, published on 5/3/2012, for more see the website https://www.bbc.com
2. Closing the customs post of Al-Qaim border crossing with Syria with concrete blocks for security reasons, published on 8/23/2012, for more see the website https://burathanews.com.
3. Renewal of the Jordanian-Iraqi oil agreement..Is Oman seeking to increase its oil reserves? February 26, 2021. To find out more, see the website, www.trtarabi.com

4. The increase in the volume of Jordanian exports to Iraq after the opening of the Trebil port, published on 3/22/2018, for more see the website https://albaghdadiatv.com.
5. Al-Jabri, Sattar Jabbar, Iraqi-Syrian relations, a study of the Syrian role as an important and influential actor in Iraqi internal affairs, Journal of International Studies, Issue 33.
6. Hudhaifa, Rama, The Opening of Al-Qaim Border Crossing between Iraq and Syria, published on 3/3/2019, for more see the website https://www.akhbaralaan.net
7. Al-Khazraji, Saddam Badr Aziz Kammash, Geographical Assessment of the Border Crossings between Iraq and Syria and its Possible Geopolitical Effects (Rabi'a Crossing as a Model), Master Thesis (unpublished), University of Tikrit, College of Education for Human Sciences, University of Tikrit, 2019.
8. Al-Khazraji, Hamad Jassim Muhammad, Iraqi-Saudi relations after 2003....Aspects of disagreement and cooperation, Center for Strategic Studies, 4 / March / 2019, for more see the website https://kerbalacss.uokerbala.edu.iq
9. Khalaf, Alaa Talib, The Future of Iraqi-Saudi Relations After ISIS, Challenges and Opportunities, Journal of International Studies, Center for Strategic and International Studies, University of Baghdad, Issues 72-73, 2018.
10. Jordan's regional role and transformation trends, Middle Eastern Studies Journal, Issue 53, Amman, Jordan, Fall 2010.
11. Thanoun, Fawaz Muwafaq, Iraqi-Jordanian relations after the American withdrawal from Iraq, present data and future prospects, Regional Studies Journal, Regional Studies Center, Issue 28, 2012
12. Al-Samarrai, Hind Ali Hadi, Geopolitical Analysis of the Problems of Border Cities between Iraq and its Arab Surroundings, Master Thesis (unpublished), College of Education for Humanities, University of Tikrit, 2022.
13. Abdel-Kazem, Riyad Mahdi, Iraqi-Jordanian Relations After 2003, Journal of the College of Education, Wasit University, Issue 41, 2020.
14. Abd Aoun, Ahmed Marzouk, Geographical characteristics of political borders and their impact on the growth of the phenomenon of terrorism (Iraq model), master's thesis, College of Education for Girls, University of Kufa, 2017.

15. Obeid, Mona Hussein, The American Variable and its Impact on Iraqi-Syrian Relations, Journal of International Studies, Issue 33.
16. Al-Obaidi, Habib Salih Mahdi, The Impact of the External Factor (United States of America) on Drawing the Features of Iraqi Relations between Iraq and Syria after 2003 and the Choices of the National Decision Maker, International and Political Journal, 2011, Issue 18.
17. Kazem, Zilal Jawad, The Political Borders of Some Neighboring Countries and Their Impact on the Growth of the Phenomenon of Terrorism after 2003, Geographical Research Journal, Issue 27.
18. Kitan, Ahmed Youssef, Iraq, Jordan, a new phase of joint economic cooperation, Al-Nahrain Center for Strategic Studies, 2019.
19. The Iraqi-Jordanian Trade Agreement: Economic Benefits or Regional Political Intentions, March 4, 2019, http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq
20. Majeed, Iyad Abdel-Karim, Iraqi-Jordanian relations after 2003 and their future prospects, International Studies Journal, Center for Strategic and International Studies, University of Baghdad, Issue 50, 2011.
21. Mohsen, Shahd Abbas, The Geopolitical Dimensions of Iraqi-Jordanian Relations for the Period (1990-2018), Master Thesis (unpublished), 2020.
22. Muhammad, Hamida Abdel-Hussein, The Impact of the Geographical Neighborhood Location on Iraqi-Syrian Relations, Geographical Research Journal, Issue 23.
23. Mayouf, Hussein Ali Aran, The Main Geographical Bases of Iraq's Foreign Policy Towards Neighboring Countries, PhD thesis (unpublished), University of Mosul, 2022.
24. Al-Nuaimi, Salam Al-Jaf and Ahmed, Sharyan Trebil raises trade exchange between Iraq and Jordan, published on July 19, 2019. For more, see the website https://www.alaraby.co.uk
25. Nour, Adnan Hadi, Iraq's foreign policy towards the Arab region 2005-2012, Master's thesis (unpublished), College of Political Science, Al-Mustansiriya University, 2014.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.29 (NO. 119) 2023, pp. 765-795

Western border outlets and their role in Iraqi relations with neighboring countries

Ban Jabbar Abdel-Zahra **Prof. Dr. Ahlam Ahmed Issa**

Abstract:

Border crossings are considered one of the most important pillars of relations between neighboring countries from the political and economic aspects, due to their political and functional importance, as they represent the interface of the state in which national sovereignty is represented and its gateway to the outside world. Border crossings play an active role in the formation of political and economic relations. Iraq has gone through many political changes that have affected Great on the role of these outlets. Where the border crossings are considered one of the places most vulnerable to the emergence of wars, as it generates sensitivity in which the intersections lie and highlights the differences, which affected the nature and quality of his foreign policy towards the neighboring countries, which represented the reflected image of these variables, and the positions of neighboring countries towards them, in addition to the security conditions and ideological, ethnic and sectarian characteristics. A suitable field and environment for crystallizing the interests and goals of neighboring countries. Each country has its own directions and reasons for formulating a specific policy to deal with Iraq's foreign policy to the extent that serves its interests and higher strategic goals. Accordingly, the outlets work to strengthen political and economic relations, as it is the base that manages common interests between countries.